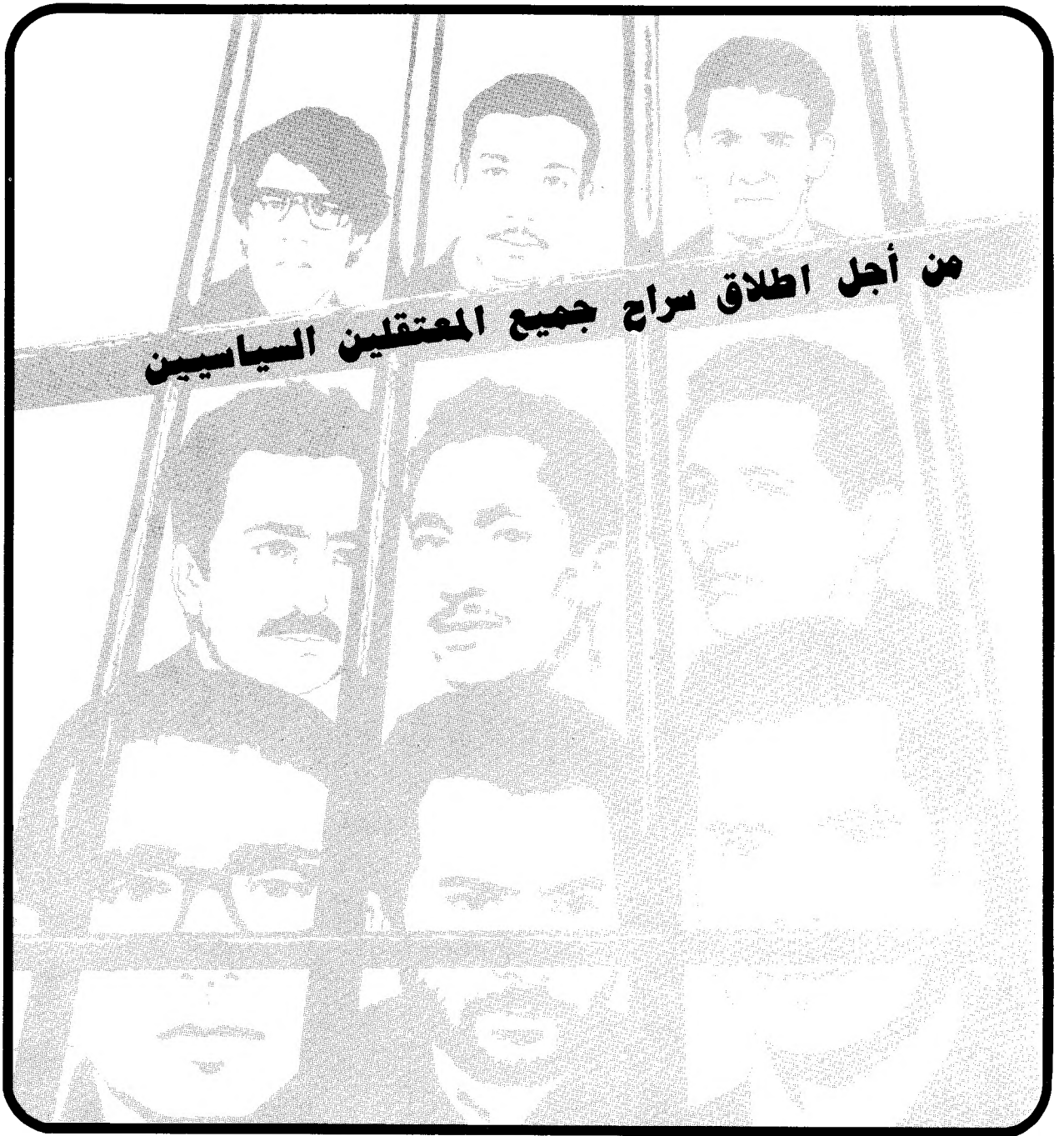


# افريقية اليوم



## فهرس العدد 19

المدير المسؤؤل

كلود كاتيون

رئيس التحرير

دومنيك لوكوك

العنوان

٩ ، ساحة جان جوريس  
٩٣١٠٠ مونتروي - فرنسا

الهاتف

٨٥٨ ٧١ ٢٠

الاشتراك السنوي : ٤٥ ف ف

الخارج : ٥٥ ف ف

عن طريق الجو : ٦٥ ف ف

جان دريش

1 ..... ملكية ليبرالية... ..

الجمعية الفرنسية لل صداقة والتضامن مع الشعوب الافريقية

2 ..... جوابا على مطالب الشعب

لوسيان أنون

4 ..... أين يسير المغرب ؟

جاك ر .

8 ..... صور غير مجاملة من المغرب

بيير فيدو

13 ..... الاقتصاد المغربي في مأزق

ميشيل فواران

15 ..... تطور الحركة النقابية العمالية المغربية

كلود ماتيو

18 ..... العمال المهاجرين والوداديات

"عابر من دار المقرى"

20 ..... شهادة عن التعذيب في المغرب

23 ..... بيان من المعتقلين السياسيين بمناسبة فاتح ماى

24 ..... حول الاختيار الثورى في المغرب

# ملكية ليبرالية...

جان دريش

الملكية المغربية تدّعي الليبرالية. بالفعل، فالمغرب هو احدى البلدان الافريقية النادرة التي يسمح فيها بتعدد الاحزاب وتوجد بها معارضة يسمح لها بالتعبير. وهو أيضا احدى البلدان الموقعة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

غير أن الملكية المغربية طبقت منذ الاستقلال ليس فقط الرقابة البوليسية الشديدة، لكن أيضا القمع الوحشي: لم ينقطع منذ أن تبنى النظام الليبرالية. ما بين ٥٨ - ١٩٦١، تمت متابعة مقاتلي جيش التحرير ومناضلي الاحزاب التقدمية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أسس في عام ١٩٥٩، والحزب الشيوعي الذي تم حله. بعد انتخابات ١٩٦٣، أصدرت محاكمة الرباط ١١ حكما بالاعدام، وفي نفس السنة أصدر الحكم بالاعدام غيابيا في حق المهدي بنبركة وكذلك رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. والجميع يعلم كيف تم اختطاف واختفاء بنبركة في باريس سنة ١٩٦٥. في السنوات التي تلت هذا الحدث، نظمت عدة محاكمات متتالية ضد مسؤولي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل وحزب التحرر والاشتراكية الذي منع هو الآخر وكذلك الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

قمت عدة انتفاضات وانشقاقات ما بين ١٩٧١ - ١٩٧٣، وتلتها اعدامات كثيرة. تتابع المحاكمات في ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و صدور أحكام أخرى في حق مناضلي الاحزاب التقدمية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي منع بدوره.

ولو أنه في ١٩٧٥، حقق الملك حوله اجماع الاحزاب السياسية المشروعة وقبل بليبيرالية ظاهرية لنظامه فان المحاكمات لم تتوقف أبدا ضد المناضلين التقدميين والطلاب وحتى تلاميذ الثانويات.

والحالة هذه، فالقمع الذي يمارس لا يأخذ أدنى اعتبار للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يعترف به المغرب، ولا لحرية الرأي ولا للقوانين السارية المفعول في المغرب. يعتقل ويختطف ويختفي العديد من ضحايا القمع وبدون أثر، مثل حالة المهدي بنبركة، هناك حالات عديدة في المغرب، اغتالات في الشارع كحالة المناضل عمر بنجلون، الذي سبق اتهامه في محكمة القنيطرة وبرئت ساحته. العديد هم أولئك المناضلين الذين يعتقلون ويموتون تحت التعذيب، مثل عبداللطيف زروال، سنة ١٩٧٤، أو الشاب محمداكرينة وهو تلميذ مناضل في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في أبريل ١٩٧٩.

ان التعذيب، للأسف، هو الممارسة العادية في ظروف الاعتقال والتحقيق القضائي والتوقيف الاحتياطي، الغير محدود الاجل، وحتى ظروف المحاكمة وبعد صدور الاحكام، هي ظروف ليست قاسية فقط بل مهينة. ان الاعتقال الاحتياطي يستمر شهورا بل سنوات في عزلة تامة. خارج أوقات التعذيب، فان الاعتقال يكون في غاية القساوة. أما الزيارات والكتب فنادرا ما يسمح بهما للمعتقلين، ولهذا يقومون بالاحتجاج وذلك بالاضراب عن الطعام.

وبدون احصاء أحكام الاعدام الصادرة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٥، فان الاحكام الاخرى قاسية. سنوات من السجن وحتى السجن المؤبد. في ١٩٧٨ و ١٩٧٩، توفيا معتقلين سياسيين بسبب سوء حالتهم الصحية، في شهر أكتوبر الاخير توفي معتقل آخر أثناء محاولة الفرار. معتقلون آخرون يمنع عليهم العلاج الطبي أو دخول المستشفى، مثل ابراهيم السرفاتي المحكوم بالسجن المؤبد في يناير ١٩٧٧، بعد أن ظل رهن الاعتقال الاحتياطي أربعة عشر شهرا وسنة كاملة أثناء التحقيق.

ان هذا القمع لا يشمل فقط الاعتقالات السياسية التي لا تحصى، بل يمتد الى اعتقال النقابيين أيضا. عمالا وموظفين ومستخدمين طردوا من عملهم خرقا للقانون لا لشيء الا لممارسة حقهم في الاضراب.

ان أشكال القمع هذه - للأسف - ليست خاصة بالمغرب. لكن أصدقاء الشعب المغربي يأملون في احترام القوانين وحقوق الانسان المعترف بها رسميا لكي لا يصف المغرب في مصاف تلك البلدان التي تسلك أنظمتها أساليب قمعية، والتي تثير بدورها سخط الرأي العام العالمي وكل الناس الشرفاء ■



# جواباً على طالب الشعب...

إذا كان هناك شعب يحتاج الى تضامن الديمقراطيين الفرنسيين، فهذا الشعب هو الشعب المغربي. هذه الضرورة تتأكد بقدر أكبر حين تقوم حكومة باريس بتأييد مستمر للحكم الملكي وتتحمل بالتالي جزءاً من مسؤولية القمع الذي يعاني منه الشعب المغربي. ان اخبار الوضعية الداخلية لهذا البلد تصلنا مشوّمة، ولا يأتي الحديث عن المغرب الا للتفاخر بمميزاته السياحية، اد أن الاعلام في فرنسا نفسها يبقى رهان المعركة.

أربعة عشر سنة مرت على اغتيال المناضل المهدي بن بركة، ولا زالت الظروف اليومية لشعبه تزداد خطورة، هذا ما تبرزه الدلالات والاحداث التي تسكت عنها وسائل الاعلام الرسمية. وبالفعل، فبعد أحداث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ التي خلفت أزيد من ألف قتيل، يقوم النظام المغربي بقمع منهجي، حيث تميزت الاربعة عشر سنة الاخيرة بالاعتقالات والاختطافات والتعذيب وأحكام الاعدام والمحاكمات الجائرة.

ان المعتقلين السياسيين في المغرب لا يتمتعون بنظام خاص، لانه لا يوجد قانون المعتقل السياسي. وهكذا، فان المعتقلين لاسباب سياسية تعتقلهم أو تختطفهم شرطة خاصة. والتحقيق يرفقه دائما التعذيب الذي يمارس في مراكز الاعتقال السرية. وحسب شهادات المعتقلين السابقين فان مراكز الاعتقال تلك توجد في الدار البيضاء وقرب الرباط ووجدة. وتوجد عدة مراكز سرية لا يعرفها احد. والمعتقلون في هذه المراكز لا يقدم لهم أي تفسير أو تبرير رسمي لاعتقالهم

كما يمنع عليهم الاتصال بعائلاتهم أو محاميهم، ويمنع عليهم الاتصال أو حتى الحديث فيما بينهم، ويظل البعض منهم مقيد الايدي ومعصوب العينين طوال فترة الاعتقال التي تتراوح بين ستة أشهر وستين. ويمارس التعذيب عليهم لارهابهم قصد تحطيم معنوياتهم، ومحاولة انتزاع "الاعترافات" والمعلومات حول نشاطاتهم السياسية.

يتعرض المعتقلون الى كافة أنواع التعذيب: الضرب، الصدمات الكهربائية، التعليق بالأرجل والايدى. ونعرف كلنا نتائج ذلك، لان الجروح الناجمة عن هذا التعذيب تبقى دائمة.

حين ينقل المعتقلون الى السجن المركزي، فمن المفروض أن يسمح لعائلاتهم ومحاميهم بزيارتهم. لكن في الواقع فان هذه السجون تختار عمداً في اماكن بعيدة عن محلات سكناهم، مما يجعل زيارة اقاربهم شبه مستحيلة. ولكي يعالج المعتقل المريض أو يتمتع بالساعدة الطبية، فانه يحتاج الى رخصة خاصة.

فعدة معتقلين يطالبون بالعلاج، لكن طلباتهم ترفض منذ شهور، وتزداد حالتهم الصحية خطورة يوماً عن يوم. وهذه هي حالة عبدالله المالكى والخيارى وأبرهام السرفاتي... والقائمة طويلة اذا ما أردنا احصاء كل المعتقلين المهددين في حياتهم.

ففي سنة ١٩٧٩ فقط، توفي داخل السجن المناضلون: ابراهيم الزايدى (الذى يبلغ عمره ٥٤ سنة) في سجن الرباط، محمد كرينة (١٧ سنة) الذى اعتقل خلال شهر مارس وتوفي بعد محاكمته يوم ٢٤ أبريل من جراً

الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن  
مع الشعوب الافريقية  
لجنة المغرب

التعذيب الذي تعرض له، عقا سكو الذي نقل بشكل تعسفي الى سجن ايفران لعزله عن بقية رفاقه والذي اغتيل تحت التعذيب .

والعديد من المناضلين اختطفوا في ظروف غامضة ومصيرهم يظل مجهولا لحد الان . ومن بينهم الحسين المانوزي الذي اختطف من تونس سنة ١٩٧٢ ، والاشكر ابراهيم الذي اختطف من ليبيا في غشت ١٩٧٤ ، وكذلك وزان ابراهيم الذي حكم عليه بالبراءة سنة ١٩٧٣ ، لكنه لم يظهر له اثر منذ ذلك الحين .

وهناك بعض المعتقلين ، ومنهم جنود وضباط صف اتهموا في المحاولتين الانقلابيتين وصدرت في حقهم احكام بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات ، وكان من المفروض ان يطلق سراحهم على التوالي سنوات ٧٤ - ٧٥ - ١٩٧٦ . الا انهم لم يظهر لهم اى اثر ، وتروج اشاعة حول اغتيال ثلاثة منهم . كما ان جميع المناضلين

الذي تمت تبرئتهم خلال محاكمة القنيطرة سنة ١٩٧٣ ، قد ظلوا رهن الاعتقال الى غاية ١٩٧٦ ، حيث تمت محاكمتهم من جديد تحت تهم جديدة . فهناك مثلا المناضل وزان حمو الذي حكم عليه بالبراءة سنة ١٩٧٣ ، بقي رهن الاعتقال السري الى غاية سنة ١٩٧٩ .

منذ سنة ١٩٥٨ ، صدر حكم الاعدام في اكثر من ثمانين حالة ، نفذ منها خمسون على الاقل . هذا فضلا عن الاغتيالات .

والنظام المغربي لا يتردد في اللجوء الى القتل لحل ازماته السياسية مؤقتا . فعلى سبيل المثال نذكر باغتيال اثنين من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الاول : المهدي بن بركة الذي تم اختطافه سنة ١٩٦٥ فوق التراب الفرنسي وقتل في ظروف لا تزال غامضة ، والثاني : عمر بنجلون الذي اغتيل بمدينة الدار البيضاء سنة ١٩٧٥ .

## القمع ضد العمال والفلاحين والطلبة

القطاع الخاص ، من شغلهم عن طريق مجرد منشور وزارى ...

ان النظام قد استفاد من تجربته الطويلة في ممارسة القمع ضد الحركة التقدمية ، ومن تم فانه قد تجنب اللجوء الى المحاكمات السياسية الكبرى التي تتيح الفرصة للتضامن الدولي الواسع ، واستعمل هذه المرة اساليب اكثر دقة وشراسة في نفس الوقت ، كما هو شأن الطرد الجماعي من الشغل ، واحتلال المقرات النقابية ، ومراقبة المناضلين بشكل دائم من طرف الشرطة الخاصة ، والمحاكمات تحت دريعة التهم "الجنائية" بتهمة "المس بالامن العمومي" .

في المدة الاخيرة ، لم يتردد النظام في مواجهة فلاحى اقليم بني ملال ، الذين طالبوا بحقهم في "ارض الجماعة" التي سلبها كبار الملاكين المحميين من طرف رجال السلطة المحليين ، وقمع مطالبهم هذه بالعنف والاضطهاد . فاعتقل ١٨٠

في شهر ابريل ١٩٧٩ ، وعلى اثر حركة واسعة من الاضرابات التي شملت اغلبية القطاعات الاقتصادية في البلاد ضد السياسة المتبعة ، قام النظام بحملة اعلامية واسعة النطاق تستهدف التشكيك في شرعية نضال العمال . وفي الوقت الذي اضطرت فيه الحكومة للقبول بمبدأ التفاوض ، شن الحسن الثاني حملة اعتقالات في صفوف الحركة النقابية العمالية ، وخاصة في صفوف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، وملاحقة المناضلين وعائلاتهم . ومن اجل ذلك لم يتردد النظام في تطبيق قوانين سنت في عهد الاستعمار ، واستعمال اساليب التهديد والارهاب واحتلال مقرات النقابة ... الخ .

وهكذا تم اعتقال مئات المناضلين النقابيين ، ومحاكمة ٢٣٠ من بينهم باحكام تتراوح ما بين شهر وستين سجنا نافذة ، كما تم طرد ٧٠٨ معلما واستادا ، و١٧٨ ممرض وموظف صحة ، وعشرات العمال في

من بينهم ، وحوكم ٢٨ باحكام تتراوح بين ستة اشهر وثلاث سنوات سجنا نافذة .

اما الحركة الطلابية ، فتعاني ايضا من نفس الاساليب . فخلال شهر فبراير تم اعتقال عشرات الطلبة في كل من الرباط وفاس والدار البيضاء ، وتقديمهم امام المحاكم بتهمة "المس بالامن" ، واصدرت في حق البعض منهم احكام تصل الى اربع سنوات سجنا لمجرد توزيعهم منشورا . وتعرضت العديد من الكليات ، ككلية الحقوق بالبيضاء ، والمعهد العالي للتجارة ، ومعهد الرياضة البدنية ، لهجمات عنيفة من طرف البوليس قصد منع انعقاد اجتماعات الطلبة ، أصيب على اثرها العديد من الطلبة وال طالبات بجراح . وجمعية حقوق الانسان بالمغرب نفسها ، لم تنج من هذه الحملة القمعية التي شملت كل القطاعات الاجتماعية ، حيث اعتقل رئيسها بدون تبرير او تفسير . وهذا في حد ذاته غني عن التعليق حول اوضاع حقوق الانسان التي تعهد النظام باحترامها بعد توقيعه على ميثاقها .

الحقيقة ان النظام المغربي لا يعمل الا على تنويع وتجدير وتحسين اساليبه القمعية - رغم مظاهر الديمقراطية المزعومة و"الاجماع الوطني" - التي تمس العمال والفلاحين والمثقفين والتجار الصغار ، وتعمل على خنق مطالبهم العادلة وحرمانهم من أبسط حقوقهم الديمقراطية . وراء كل مظاهر الديمقراطية المزعومة تقف في الواقع حقيقة مدهشة :

- خمسة بالمائة من السكان ، اى ٩٠ . . . شخص ، تستحوذ على اهم خيرات البلاد ، وتفرق في الغنى والبذخ على حساب ازيد من ١٨ مليون مغربي من بينهم ٨ ملايين من الشباب ليس امامهم الا مستقبلا أقل مايقال عنه انه مظلوم . . .

- مئات المعتقلين والمختطفين ، يؤدون ثمنا باهضا مقابل شغفهم في الحرية والعدالة ، والدفاع عن بلدهم ضد هيمنة الرأسمال الاجنبي . . . ■

# الى اين يسير المغرب؟



يوازي الانخفاض في امكانية جلب العملة الصعبة نتيجة طرد العمال المهاجرين من دول السوق الاوروبية المشتركة. - البلد يغرق في الديون بشكل خطير، اذ بلغ مجموع الديون الخارجية خمسة ملايين دولار، أي ما يعادل نصف الانتاج الداخلي الخام. وبذلك فان نسبة ٢٠٪ التي اعتبرها البنك الدولي للتنمية حدًا أقصى من الخطورة تجاوزه، قد تم فعلا تجاوزه بشكل وافر. أما الاحتياطي من العملة الصعبة فانه لا يوفر للمغرب أكثر مما يغطي الواردات لشهر واحد.

هكذا، و"بعد ربع قرن من الاستقلال، فان التخلف في نمو كامل بالمغرب" (جريدة ليبراسيون، ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩)، والحقيقة أن "النمو" الذي فرضه الملك غداة الاستقلال، لم تكن من طبيعته أن يخرج البلاد من التبعية الاقتصادية التي زجته فيها الحماية الفرنسية.

ان "استرجاع" الصحراء، الذي أتاح الفرصة لنوع من اجماع وطني والذي عالجه النظام أولا وقبل كل شيء بأسلوب يشكل امتدادا لنفس السياسة، كان من المفروض أن يوفر للدولة ٦٥٪ من خيرات الفوسفات طبقا لاتفاقيات التقسيم التي تمت

هل بلغ الاقتصاد المغربي مرحلة الافلاس التام؟ وهل أصبح المغرب عاجزا اقتصاديا عن الوفاء حتى بدينوه؟

ان ناقوس الخطر الذي دقته الصحافة الوطنية بهذا الصدد، في مطلع ١٩٨٠، يجد ما يبرره ويؤكد في المؤشرات الاساسية الآتية:

- نسبة الزيادة في الانتاج لا تتعدى حاليا ٣٪ بينما تبلغ الزيادة في التناسل ٣،٩٪.

- الاستثمارات في انخفاض مستمر بنسبة ٤٠٪ سنة ١٩٧٨، ثم ٢٥٪ سنة ١٩٧٩.

العجز في الانتاج الزراعي بلغ مليارين من الدراهم سنة ١٩٧٩. - الانتاج الصناعي في انخفاض مضطرب بلغت نسبته ١١،٦٪ سنة ١٩٧٩.

- انتاج الفوسفات تنخفض قيمته رغم زيادته الكمية.

- السياحة نفسها في تراجع، بنسبة ١٨٪ خلال الستة أشهر الاولى من سنة ١٩٧٩.

- العجز في الميزان التجاري، بلغ ٥٠٪، رغم تقليص حجم الواردات، والذي يعاني منه تجهيز البلاد من ناحية ثانية.

- عجز مضطرب في ميزان الاداءات

لوسيان أنون

سنة ١٩٧٥ مع اسبانيا وموريطانيا . لكن ، على العكس من ذلك ، فإن النتائج العملية تتجلى في المزيد من التبعية الاقتصادية والمالية ، اضافة الى أن المجهود الحربي يكلف ستة ملايين الدراهم ، أى ما يعادل ٠/٢٥ من ميزانية ١٩٨٠ .

ان شراء الاسلحة من الولايات المتحدة ، و"المساعدات" العسكرية

## الازمة الاجتماعية

ان الازمة الاجتماعية ، تعتبر هي الاخرى أزمة عميقة ، جعلت العمال يخوضون كل سنة ، نضالات واضرابات طويلة وشاقة في القطاعين العام والخاص . فالاجور ظلت على ما هي عليه طوال العشر سنوات السابقة ، في حين أن الاسعار تزداد كل سنة بمعدل ٠/١٤ ( ٠/٢٠ سنة ١٩٧٩ مثلا ) .

ولقد جاء تعيين السيد المعطي بوعبيد ، المعروف بعلاقاته مع الاتحاد المغربي للشغل في منصب وزير أول ، كمحاولة لتهديئة القلق والسخط لدى العمال . وأعلنت حكومة السيد بوعبيد يوم ٢٧ أبريل ١٩٧٩ عزمها على تنفيذ عدد من الاجراءات ، من بينها رفع الحد الأدنى للاجور الى ٢،١٠ درهم للساعة ، وزيادة ٠/١٠ في الاجور الصغيرة في القطاع العام ، والزيادة في التعويضات والضمان الاجتماعي ، الى غير ذلك من الاجراءات البسيطة المماثلة .

الا أنه بعد سنة من الاعلان عن هذا "البرنامج" ، فإن العديد من تلك الاجراءات المذكورة لا زالت تنتظر التطبيق العملي . ذلك أن أرباب العمل المحميين بالادارة والجهاز القمعي يتجاهلوننها تجاهلا تاما . وإذا ما طالب العمال بحقوقهم أو عبروا عن احتجاجهم ، فيكون مصيرهم الطرد ، فضلا عن تعرضهم للعنف البوليسي والاعتقالات التعسفية التي أصبحت أمرا جاريا به العمل . أما عمال ومستخدمي القطاع العام فانهم ليسوا أكثر حظا . وإذا كان هذا القطاع يشهد نفس

والمالية والغذائية ، اضافة الى القروض والاستثمارات الامريكية والفرنسية والسعودية ، تعمل كلها على دمج نظام الحسن الثاني ضمن الاستراتيجية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية ، وتحرم الشعب المغربي من أى تنمية حقيقية لموارد بلاده وخيراتها ، تلك التنمية التي من شأنها أن تلبي حاجياته الاساسية .

الاضرابات لنفس الاسباب ، فإن السلطات قد شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق في قطاع التعليم والصحة سنة ١٩٧٩ ، كما أصدرت قرارا بطرد ما يزيد عن ألف معلّم وأستاذ ورجل صحة ، وذلك باسم ظهير يزعم منع الموظفين من حقهم في الاضراب ، رغم أن الدستور يخول لهم ذلك .

ان الذى يعمق الازمة الاجتماعية ويزيد من حدتها ، هو بالتأكيد الطرد والتسريح من الشغل الذى يمس كل القطاعات النشيطة . فبالنسبة لعدد السكان المنتجين الذى يبلغ خمسة ملايين ، هناك حسب الاحصائيات الرسمية ٧٣١ ٠٠٠ عاطل وما يزيد عن مليون ونصف حسب بعض القوى التقدمية . هذا فضلا على أن مئات الآلاف من المغاربة يعيشون في شبه بطالة ، وأن ٥٠٠ ٠٠٠ منهم قد اضطرّ للهجرة الى الخارج .

أما الامية فانها تمس ٠/٧٥ من السكان ، كما أن الاطفال الذين لا يدخلون المدرسة ، فانهم يشغلون في ظروف يمنعها مبدئيا القانون ، من طرف أرباب العمل بتواطؤ مع السلطات الرسمية . ولقد أكدت تحقيقات قامت بها سنة ١٩٧٧ ، "المؤسسة المناهضة للعبودية" بلندن أن العديد من الشركات المغربية تشغل الاطفال ، خاصة في صناعة الزرابي ، حيث يعملون من اثني عشر الى خمسة عشر ساعة يوميا مقابل درهم أو ثلاثة دراهم ، أو ستة بدون أية مراقبة ، وبموافقة عائلاتهم الفقيرة التي لا يمكنها الاستغناء عن هذا المدخول .

أما الاوضاع المزرية في البداية فانها متدهورة أكثر مما عليه في المدن . وإذا كان الفلاح قد قاسى مدة طويلة من هيمنة الاقطاع واستغلاله ، فإنه انيوم يعاني من جراء تمرکز الملكية في يد البورجوازية الكبيرة ، ذلك أن تسعين بالمائة من الفلاحين لا يملكون سوى ٠/٤٢ من الاراضي بينما يستحوذ ٠/١٠ على ٠/٥٨ من أجود الاراضي ، علما بأن القروض والمساعدات المالية تذهب لهذه الاراضي المسقية نفسها ، والتي تخصص للانتاج التصديري ، وخاصة الحوامض ، بينما يعمل الفلاحون الفقراء على انتاج الحبوب ، بوسائل تقليدية .

أما أراضي الجماعات التي هي ملك للقبائل ، فانها تتعرض لاطماع الملاكين الكبار الذين يستحوذون عليها بمعونة من الادارة ، التي لا تتردد في تسليط القمع الدموي ضد الفلاحين الذين ينتشثون بحقهم في الارض . ومن أبرز الامثلة على ذلك حوادث نادلة ، باقليم بني ملال ، حيث استحوذ بعض الملاكين الكبار وموظف سامي على عشرين ألف هكتارا من أراضي الجماعة . ولقد تدخلت قوات الدرك والجيش لتشتيت تجمع ضم ثلاثة آلاف فلاح ، ومارس البوليس في عين المكان أساليب التعذيب ، والانتقام بذبح الماشية ، وتخريب البيوت ، كما عمل على اعتقال ١٨٠ مواطن ، من بينهم ١٨ منتخب بلدى . وبهذه الاساليب تم سلب الفلاحين من أرض كانت ملكا لهم حتى في ابان الاستعمار نفسه . والجدير بالذكر ، أن أحداث مماثلة قد جرت سابقا في كل من منطقتي اولاد خليفة وتمارة .

وبالنسبة للعمال الزراعيين ، الذين يبلغ عددهم مائتي ألف عامل دائم ، وثلاثة مائة ألف عامل بالمناوبة ، فانهم الأكثر تعرضا للاستغلال مقارنة بباقي الشغيلة اذ أنهم لا يتقاضون سوى ثمانية دراهم باليوم ، ويحرمون من أى تعويضات عائلية ، أو ضمان ... الخ .

ومما لا شك فيه ، أن البطالة العامة تتفاقم بسبب الرحيل المستمر للفلاحين نحو المدن ، بحثا عن العمل ، بعد أن

طاردهم البؤس من البوادي. فزواحي مدينة الدار البيضاء مثلا، تضم مليونين من الفلاحين النازحين، المكسدين في مدن الصفيح.

ولا يمكن الحديث عن الازمة الاجتماعية دون التطرق لمشاكل التعليم، والنضالات التي يخوضها الطلبة والتلاميذ من أجل مواجهة، مطالبين بالحق في التعليم، وتحسين ظروف العمل، وباصلاح عام للتعليم حتى يكون قادرا على توفير المعرفة والخبرة لهم. وفي هذا الاطار، فاذا كان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي استرجع شرعيته بعد خمس سنوات من المنع، قد عزز بدون شك الاجماع الوطني من أجل "استرجاع" الصحراء، فانه يساهم في توسيع المعارضة للسياسة التعليمية وسط الفئات المتوسطة والشعبية التي ينحدر منها الطلبة والتلاميذ، تلك السياسة التي عبرت عن عجزها عن تكوين الاطر التقنية والعلمية التي تحتاجها البلاد.

ان الميزانية العامة لسنة ١٩٨٠، لم تأت سوى باستمرارية فرض "التقشف" على الجماهير الشعبية مقابل تقديم المزيد من الهدايا للبورجوازية الكبيرة.

فميزانية التجهيز، عملت عمدا، على التضحية بالتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي (السكن، التعليم، الصحة، الزراعة، القطاع العام) مقابل اعطاء

الاسبقية للتجهيزات المرتبطة بالانتاج التصديري (السدود، الموانئ، المطارات). أما ميزانية التسيير فانها تخصص نسبة ٤٠٪ للدفاع والداخلية و١٥٪ لمساهمة الدولة في رأسمال الشركات العمومية، على حساب النسبة المخصصة للاجور ولخلق الوظائف وفرص الشغل. أما نظام الضرائب فلقد عمل من جهته، على ائقال كاهل الشركات المتوسطة والصغيرة والحرفيين والتجار الصغار بالضرائب المباشرة والغير مباشرة أى عن طريق الزيادة في أسعار المواد الاساسية والزيادة في تكاليف الخدمات العامة، مقابل التخفيف عن الملاكين، والمقاولين الكبار، في ميادين العقار، والتصدير، والملكيات الزراعية الكبيرة.

أما القطاع العام - الذي تمنح مناصبه كامتياز من أجل الاغتناء - فانه لا يوفر سوى ٨٪ من مداخيل الميزانية العامة، بينما تكلف مصاريفه أكثر من ذلك بكثير.

وخلاصة القول أن سنة ١٩٨٠، ستكون سنة صعبة بالنسبة لنظام الملك الحسن الثاني، ليس فقط بسبب الحرب، مصدر الخيبات والتضحيات من طرف واحد، لكن وأساسا بسبب الازمة الاقتصادية والمالية، التي بإمكانها أن تولد أزمة اجتماعية سياسية أساسية. إذ أن المطعون فيه اجمالا، هو سياسة "التنمية" المتبعة منذ الاستقلال.

## تخطيط بدون تنمية

الاجتماعية، فلقد بلغت نسبة الاستهلاك ما يلي:

- ٥٠٪ من العائلات انخفضت نسبتهم في الاستهلاك من ٢٦٪ الى ١٨٪.

- ١٠٪ من العائلات المحظوظة ارتفعت نسبتها من ٢٦٪ الى ٣٦٪.

عندما تعرض النظام، سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ للمحاولتين العسكريتين اللتان زعزعتا أركانه، فانه توجه نحو تخطيط ارادى، يطمح الى تحقيق زيادة في التنمية قدرها ٨،٠٪، بالاستفادة من سعر الفوسفات الذي كان في ارتفاع سنة

١٩٧٤. الا أن هذا التخطيط لم يحقق سوى ٦،٨٪ حسب الارقام الرسمية (المطعون فيها)، وانتهى سنة ١٩٧٧، الى نسبة قدرها ٢،٠٪.

واذا كان صحيحا أن المصاريف العسكرية في ارتفاع مستمر، الشيء الذي انعكس نسبيا على التوظيفات في باقي الميادين، فان السبب الحقيقي والاساسي لازمة، يكمن في طبيعة "التنمية" الموجهة الى الانتاج التصديري، وليس الى تلبية حاجيات السوق الداخلية.

ان الزراعة ستبقى في عجز مستمر، طالما ظلت الاغلبية الساحقة من الفلاحين محكوم عليها بانجاز محصول هزيل (أربعة قناطير من القمح للهكتار) بسبب قلة الارض، وضعف الوسائل، وغياب القروض والامكانيات. أما الصناعة التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية - المعفية من الضرائب، والتمتع بكامل الحرية في تحويل أرباحها الى الخارج - فانها تنتج أيضا حسب حاجيات الخارج، وتتعرض لتقلبات الاقتصاد الغربي المتأزم، كما أنها تعتمد أساسا على التوظيفات العمومية (٦٠٪)، ومقابل ذلك فانها لا تخلق الا القليل من الشغل المنتج، بل انها تسرح العمال من شغلهم بشكل مضطرد. وبالنسبة "للمغربة" التي أعلنت سنة ١٩٧٣، فانها أدت فقط الى فتح الابواب أمام البورجوازية المحلية للمساهمة في الشركات الخاصة التي كان يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي. مما سمح لهذه البورجوازية بتنمية وتركيز رأسمالها تحت ظل السياسة المذكورة، وعن طريق الاستغلال الفاحش، الذي تسهله وتخدمه مختلف الروابط التي تجمع ما بين هذه البورجوازية والنظام.

ولقد سجل التخطيط الثلاثي الذي أعلن سنة ١٩٧٩ - بعد أن سجلت سنة ١٩٧٨ نسبة من النمو لم تتعد ٢٪ - فشل التخطيط السابق، وأعلن الرجوع الى الاستقرار أى التراجع والخمول. وعبر هذا التخطيط الجديد عن تخوفاته حول تدهور الوضع الاجتماعي، دون ايجاد

كان هذا هو عنوان مقال كتبه جيوفاني بازو في جريدة "السياسة الدولية" - عدد أكتوبر ١٩٧٩ - وان دراسة الوضع في المغرب ليؤكد ذلك، مع الاسف.

ان مختلف التخطيطات التي تم وضعها منذ سنة ١٩٦٢، على اثر ابعاد الجناح التقدمي لحزب الاستقلال عن السلطة بشكل نهائي، قد أكدت فشلها. ففي الوقت الذي تبلغ فيه الزيادة في النسل أكثر من ٣٪، فان نسبة الزيادة في الانتاج الداخلي الخام لم تتجاوز ٣،٢٥٪، ومع تعمق الفوارق



أي علاج للانخفاض السريع للقوة الشرائية لجماهير الشغيلة والجماهير الشعبية عامة، أو إيجاد حل للفوارق الاجتماعية المتزايدة.

إن الهدف الحقيقي لتصميم ٧٣ - ١٩٧٧، والذي يعمل من أجله أيضا التصميم الحالي، هو تقوية أوضاع الطبقة السائدة، ركيزة النظام، ومقابل ذلك التضيق على الطبقة المتوسطة التي تسعى إلى تنمية على الطريقة الليبرالية.

ويمكن القول أن هذا الهدف قد تم تحقيقه بشكل وافر. ذلك أن الطبقة السائدة - التي تضم فئات الاقطاع والبورجوازية البيروقراطية التي استفادت كثيرا من تنمية اقتصاد مندمج في السوق الدولية، والبورجوازية التجارية والزراعية - قد عملت باستمرار على الاستفادة من "التنمية" التي تمولها التوظيفات العمومية للزيادة في أرباحها ورأسمالها بشكل مضطرد، رابطة بذلك مصيرها بمصير النظام ومداخلة عن كل مبادراته واختياراته الداخلية والخارجية. ونظرا للضرورة العامة التي يعيشها الاقتصاد المغربي، فإنها لا تتردد في تهريب هذه الأرباح والرأسمال إلى الخارج. في حين أن التجار الصغار والمتوسطين وكذلك الحرفيين يتعرضون للافلاس نتيجة انحصار السوق الداخلية، وغياب

القروض العمومية.

وإذا كانت الإدارة قد زادت في تعدد مرافقها وفي عدد موظفيها، فإنها لم تقلل من عدد "المساعدين" الأجانب الذين يسيطرون على أهم المناصب والمسؤوليات التقنية. وتعيش هذه الإدارة ومعها المصالح العمومية، عواقب فشل الاختيار الليبرالي. أما المصالح ذات الطابع الاجتماعي، كالتهذيب والتعليم والصحة، فإنها تعيش الأماسة المزدوجة الناتجة عن ضعف الامكانيات المخصصة لها وعدم قدرتها على تلبية حاجيات الجماهير الشعبية.

وإن الأساتذة والمعلمين المطروح عليهم أن يكونوا أو يصبحوا الأطر المثقفة للبلاد، فإنهم يجدون أنفسهم معرضين لجوهر هذه المشاكل. ومن ثم نضاليتهم المثالية من أجل مطالب تمر بشكل طبيعي من المجال النقابي إلى المجال السياسي، والأهمية التي يولونها للتغيير الديمقراطي للنظام. والطبقة العاملة من جهتها - المتمركزة في بعض المدن الكبيرة - فإنها تعتبر باستمرار عن كفايتها، رغم القمع الذي تتعرض له من طرف أرباب العمل والنظام. والجدير بالذكر أن حرب الصحراء التي تساهم فيها الجماهير، لم تحد من النضالات الاجتماعية، بل أن هذه الأخيرة ازدادت توسعا وتجذرا.

## الطعن في النظام

إن الديمقراطية المزعومة التي أراد النظام القيام بها، بعد أن سرح للاحزاب باسترجاع شرعيتها، ونظم الانتخابات البلدية والبرلمانية، قد أدت إلى تسييس فئات العمال والموظفين والمستخدمين في المدن، الذين يعبرون من خلال مختلف مطالبهم عن طعنهم في المسؤولين، واراوتهم في تغيير التوجيهات الراهنة للاقتصاد المغربي. ومما لا شك فيه أن الطبقة العاملة قد مننت أوضاعها، وأن المستخدمين والموظفين والشغيلة في المصالح العمومية، قد ازداد عددهم وأنهم يعبرون كلهم عن استيائهم من

السياسي والديني للبلاد، فإنها قد عبرت عن نضالها من أجل الحصول على الأرض، وكبح أطماع الملاكين الكبار الاقطاعيين والبورجوازيين المحميين من طرف السلطات على جميع المستويات. وإذا كان الاعلان عن إعادة توزيع البعض من أراضي المعمرين يستهدف تكوين طبقة من الفلاحين المتوسطين، فلا بد أن نسجل هنا الفشل في تحقيق هذا الهدف. ذلك أن توزيع ٣٠٠.٠٠٠ هكتار المخصصة للفلاحين الفقراء من مجموع مليون ومائة ألف هكتار، لم يعرف سوى بداية للتطبيق بعد سنوات من الاعلان عن القرار. في حين أن القروض والمساعدات المخصصة للاراضي المسقية وتحديث الزراعة، يستفيد منها الملاكون الكبار وحدهم. وهكذا فإن الهوة بين الفلاحين الفقراء - مضاف اليهم العمال الزراعيون وجماهير مدن القصدير والعمال المهاجرين - من جهة، والملاكين الكبار "الغائبين" عن البوادي، والذين يمارسون مسؤولية عالية داخل جهاز الدولة ويستفيدون من الاعمال والمضاربات الكبيرة، من جهة ثانية، ان هذه الهوة لا تزيد الا اتساعا وتعمقا.

وهنا أيضا، فإن نكسات الحرب مضافة إلى المتاعب الاقتصادية، من شأنها أن تجعل الفلاحين الفقراء أكثر تجاوبا مع أطروحات المعارضة على المستويين النقابي والسياسي، والتي تستهدف الحد من النظام المطلق للملك، واراغامه على القبول بنظام ديمقراطي حقيقي.

وهذه مهمة صعبة، تتطلب على الخصوص التفاهم بين كل القوات المعارضة، وموافقة جزء على الأقل من الطبقات المتوسطة التي لا زالت تحت تأثير أحزاب الاغلبية (الاستقلال والاحرار). إلا أنه من المؤكد أن استمرارية الحرب ستضع النظام أمام أوضاع تزداد صعوبة يوما عن يوم.

وكيفما كان الحل الذي ستعالج به مشكلة النزاع على الصحراء، فإن النظام قد كشف عن الاختيار الطبقي للتنمية الاقتصادية المتبعة، وطرح أمام الشعب المغربي مشكلة الحكم.

التفكير المتزايد، ونبتهم لتسيير البلاد من طرف البورجوازية الكبيرة. وتعطي أعمال العنف التي يقوم بها النظام، والظلم والرشوة والمضاربات، الحيثيات الاخلاقية لادانة الطبقة الحاكمة، وبالتالي فليس من المستبعد أن تؤدي النكسات في حرب الصحراء إلى اعطاء أبعاد ثورية للمعارضة التي تقوم بها الجماهير الشعبية في المدن.

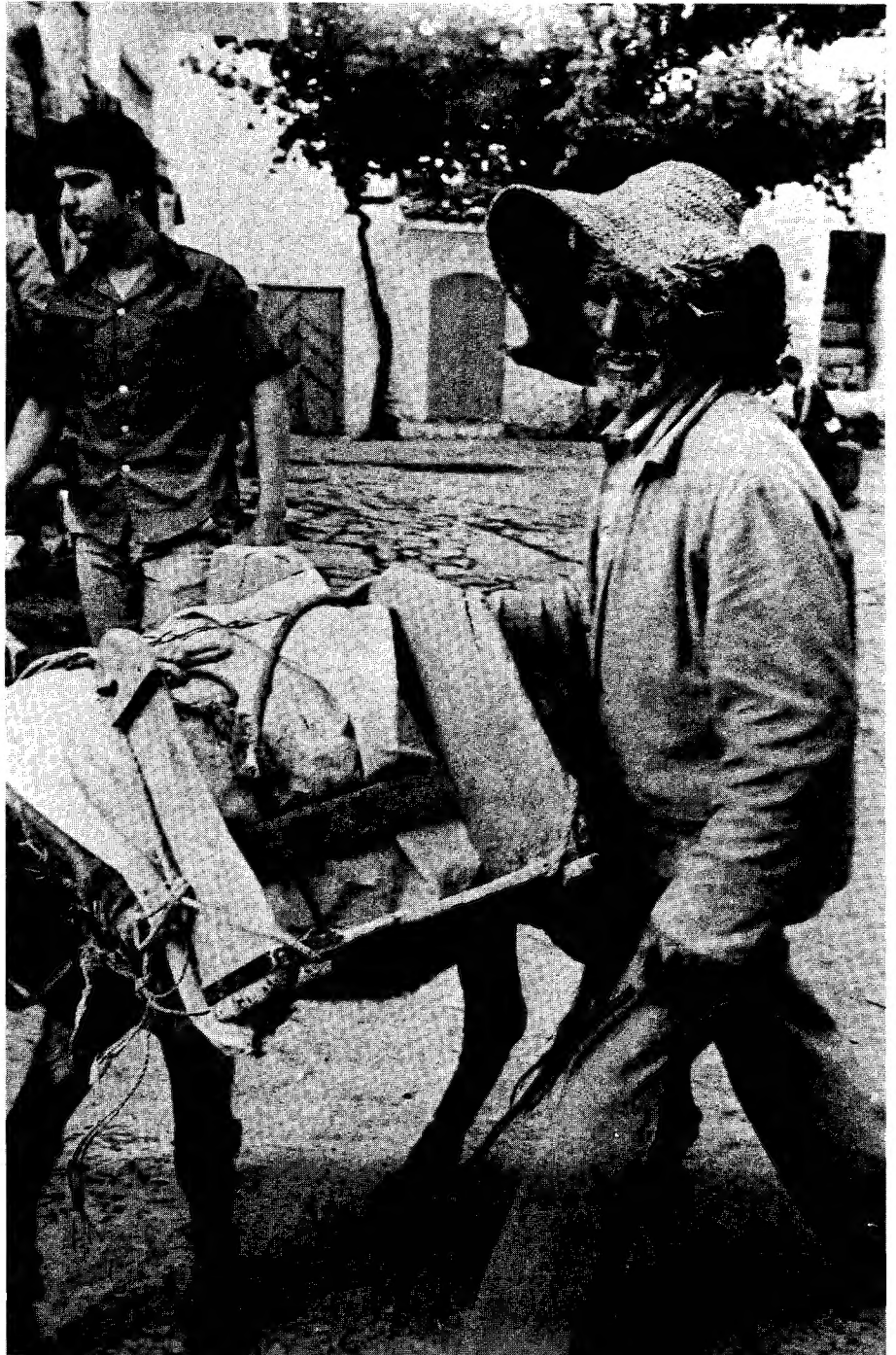
أما جماهير الفلاحين، التي تشكل أغلبية السكان، والتي لا زالت متأثرة إلى حد بالادولوجية الغيبية التي تريد أن تجعل من الملك القائد

# صُورٌ غير مجاملة من المغرب

جاك ر.

ماذا يبقى للسواح من المغرب  
من انطباعات، غير تلك التي تخلفها  
المناظر الخالصة بهذا البلد؟

سوف لن يتمكنوا من معرفة أنه  
- حسب الاحصائيات الرسمية - ٠.١٠٪  
من الاستهلاك العام "يعيش" ٠.٤٠٪  
من السكان. كيف يتمكنوا معرفة  
أن ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ ارتفعت تكاليف  
المعيشة بنسبة ٠.٧٠٪، بينما جمدت  
الدولة الاجور بنسبة ٠.٨٪ الكراء  
عرف مثلاً ارتفاعاً بنسبة ٠.٣٠٪ منذ  
١٩٧٧ فان درجة الخطورة تضاعفت في  
موقع الراسمال العالمي. وحدة الازمة  
الاقتصادية يمكن أن تؤدي بأى  
بلد الى الصف الاول. غلاء المعيشة  
متساو في كلا من المغرب وفرنسا: الحد  
الادنى للاجور هو ثلاث مائة درهم، مع  
العلم أن العائلة تتكون من عدة أفراد،  
وحيث تمتد الى الاباء والامهات. معذل  
الاجور يبلغ ٦٠٠ درهم في الشهر. في  
الصيف رغم "تدخلات" الدولة، فان  
اسعار بعض المواد الغذائية الضرورية  
تزداد: + ٠.١٠٪ للسكر والزيت،  
+ ٠.١٢٪ للحليب... الخ. ومظاهر  
السخط تتعدد: هذا البقال الذى  
يرمي بقوة في زاوية من بقاليته علبة  
الشاي التي ازداد ثمنها مرة أخرى.  
عند مدخل المدينة في الدار  
البيضاء، وعلى ظل فندق "الدار البيضاء"  
حيث أن أغلب نزلائه من الامراء  
والوزراء توجد ساحة صغيرة تصلح  
لتجميع قاذورات الفندق. لا حاجة  
لافراغها وتنظيفها. انها تفرغ طبيعياً:  
حقائب صغيرة تتسلل تحت الجلباب.  
عند الاشارات الضوئية رجال يجرون



العربات، ينتظرون كأنهم شاحنات نقل. الارصفة في المدينة ونواحيها تتحول في الليل الى مأوى ليلية. حقيقة أن الامراض الجلدية لا تغطي كل مساحات الجلد.. وهكذا يمكن القول أن تمزقات الملابس لم تكن لتكشف عن كل الاجساد المريضة..

الا ان المدينة تعبر كذلك عن الفنى الفاحش لحفنة من الملاكين وكبار سماسرة الدولة الذين بلغت أجورهم مائة وستين مرة الحد الأدنى للاجور. أحد المالكين الاغنياء باح لي: "كل صباح أستيقظ مندهشا أن أحدا لم يخنقني بالليل". مركز الدار البيضاء يحيط بالمدينة القديمة من خلال كثافة سكانه وبنائه المعماري الاستعماري. وبمواده الاستهلاكية الرفيعة التي لا يستطيع الفرنسي المتوسط نيلها أبدا. أما المطاعم فلا تقدم أكلات مغربية أبدا. ممر للعبور، يغسل كل مساء، يزرخ بالزاحفين المتجولين الذين يبحثون لهم عن حياة أخرى في مركز المدينة، قبل أن يعودوا لانامة كوابيسهم. انه الافراط، انه حي الفيلات والقصور والرفاه التام ببنائاته وأشخاصه وبالحياة نفسها التي يعيشونها. أما الشاطئ المحاذي للحي فيزرخ بالملاهي الليلية والمراقص. حياة الراسمال غير المستثمر، يعيشها البعض، بينما في حزام مدن القصدير في الطرف الاخر، كما قيل لي، فان "الحياة مشنوقة بحبل"... فالطرق هنا غير سالكة، ولا مأوى للصحة ولا مصلحة للطرق. المالك السيد خليفة صهر أحد الوزراء يجني على الاقل مائة درهم من كل عائلة بالنسبة لقطع ارض لا تتجاوز مساحتها عشرين متر مربع. هناك ينعدم أي تجهيز، باستثناء صومعة سقفت بقطع من الصفيح. في هذه الاحياء نجد الطابق الارضي مع طابقين أو ثلاثة، مطلية بدهان تظهر من خلاله طريقة البناء السريعة. ان المساحات التي تغطيها القادورات والنفايات شاسعة تتخللها مرات صغيرة. في هذه الاحياء الصغيرة كل شيء يظهر مؤقتا.

التقاط صورة في هذه الاحياء يعني المخاطرة ان يضرب المرء ويستفهم. ان

الناس هنا تعرف ان وجوها تعبر عن الكفاح اليومي من أجل الكرامة، وكذلك عن بؤسها المتنامي... اما بالنسبة لمحمد - الذي يورد شهادته - فانه يعتبر محظوظا، بالمقارنة مع عمال شركة اليكترو-كتيبة او "اكرباك" او عمال المطابع.

ان الحقوق الاجتماعية: الضمان الاجتماعي، التقاعد، تشريع العمل... التي سنتها النظام بنفسه لا تعرف أي تطبيق فعلي. فمثلا ليس هناك أي مساعدة اجتماعية للعاطلين رغم ضخامة

يبلغ محمد من العمر ٢٧ سنة، وهو متزوج وله ولدان. يسكن في ضواحي الدار البيضاء، ويؤجر منزلا مساحته لاتتعدى ١٥ متر مربع، بـ ٤٥٠ درهما. بالاضافة الى زوجته وأبناءه، فانه يسد حاجيات عيش أمه وثلاثة من اخوانه وأخواته العاطلين.

في سنة ١٩٦٢، عندما كان عمره لا يتجاوز ١١ سنة، اشتغل كـ"متعلم" في الخياطة عند أحد أبناء عمه. يقول محمد: "خلال ثلاث سنوات اشتغلت بدون راتب ولا مقابل، من ١٢ الى ١٤ ساعة كل يوم. وكنت أقوم بكل شيء، كتنظيف المتجر، وشراء حاجيات صاحبه، عدى الخياطة التي كنت أتعلمها بعيني فقط"...

عندما بلغ السن ١٥، بدأ الاشتغال كحرفي في الخياطة، في منزله: "في الصباح أمرّ عند الخياطين لارى هل هناك شغل لي. وإذا ما حصلت على ذلك، أشتغل في بيتي. أشتري المواد ومستلزمات العمل، كما أدفع ثمن الكهرباء، وعندما أحصل على مقابل شغلي وأدفع ثمن كل المستلزمات تبقى لي ٣٠٠ درهم لاعيش بها أنا وعائلي. لكن يمكن أن تمر عدة شهور بدون أن أحصل على شغل"...

عددهم. في معمل صوماكا (تركيب السيارات) شئ ألف وخمسمائة عامل اضربا، ليس من أجل مطالب مادية، بل دفاعا عن كرامتهم، ومن أجل وضع الحد لتصرفات رب المعمل الاقطاعية والاهانات التي يتعرضون لها خلال ممارسة عملهم. وعلى اثر ذلك تم اختطاف مسؤول نقابي، لكن الاضراب استمر بقوة أكبر. وبعد خمسة عشر يوما ألقى بهذا النقابي في أحد أزقة البيضاء. ولقد أبدت ملاحظتي في كون الاضراب لم ياتي بأية نتيجة، لكن العمال عاتبوني على ذلك واجابوا: "لقد نلنا الاهم، فالعمال اليوم يحترمون داخل المعمل، ويعاملون مثل الرجال".

ان تعسفات أرباب العمل لا تعرف الحدود. ففي المطبعة التي زرتها، تختلف أجور العمال بنسبة يمكن أن تبلغ ٥٠٪. حسب الظروف الخاصة بكل واحد منهم، ومن تم أهمية الوساطة والرشوة. وحتى في الوظيفة العمومية، فان حق الاضراب لا يحترم، بل يواجه بالاختطافات والضرب والتعذيب.

وهكذا، فان استغلال الرجال والنساء والاطفال يبذر بشكل كبير الطبقات البشرية للبلاد.

هذه اوضاع العمال الماجورين عامة. لكن أغلبية الناس يطرح عليهم يوميا اختراع العمل الذي سيؤمن لهم القوت اليومي. بالنسبة لكل هؤلاء الذين يعيشون في حالة بطالة كاملة أو مقتعة، يطرح يوميا ايجاد مسلك للعيش. فهذا يحاول بيع سروالين، وذاك بعض الاقلام أو الادوات، والآخر يحرس سيارة مقابل درهم في اليوم. وهناك من "يبيع اسم الذي يبيع"، أو عنوان من يؤجر مسكنا... الخ. وفي ارسفة المدينة القديمة يصطف الحرفيون: صباغين ورسامين أو خادومات المنازل، كلهم في انتظار فرصة لبيع شيء من العمل. وهناك أيضا محلات لتصليح السيارات مختصة في دولب من الدواليب... وفي سوق البيع بالجملة، رايت حمالين، ومن بينهم أطفال لا يتعدى سنهم العشر سنوات، يقضون ليلة

## بعض الامثلة عن الاجور في احدى المطابع

الاجرة بالساعة	المهنة	تاريخ بداية العمل	السن
6,90 درهم	مشرف على قسم	1972	28
4,20	سائق آلة طي الورق	1971	
2,10	مساعد سائق آلة طي الورق	1974	27
3,70	عامل على آلة قطع الورق	1972	
2,10	وراق	1974	20
2,40	وراق	1974	21
2,25	وراق	1975	17
2,45	وراق	1975	21

لاحظ الفرق في الاجرة بالنسبة لنفس المهنة، وكذا عدم احترام الاعددية مقارنة بالسن.

كاملة في العمل. مقابل ستة دراهم. وهكذا، فان صناعة الاشياء التي تستعمل في الاستهلاك اليومي، وتوزيعها يتيح الفرصة لربح شيء من النقود، كما هو الشأن بالنسبة لهؤلاء الحرفيين والباعة المتجولين. والقلة تولد الغش وتشجع عليه. ولا يتعلق الامر هنا بباعة المخدرات فقط، أو الرشوة التي تعم الادارة الى درجة الغاء مفهوم المصلحة العامة - الحصول على جواز لا يمكن بدون ٢٠٠ درهم، الحصول على بطاقة التعريف يكلف ٢٠٠ درهم، وفي بعض مدن الصفيح، تكلف شهادة السكنى من ١٠٠ الى ٢٠٠ درهم، في حين أن مخالفات المرور يمكن مناقشة قدرها مع الشرطي أو الدركي... - أن الامر لا يتعلق بكل هذا فحسب، بل أن الغش والرشوة يكاد يصبح ظاهرة تمس الاقتصاد المغربي ككل.

## الرشوة...

ولقد قال لي رب شركة كبيرة للمقاولات، أن مات الملايين تدمج في الميزانيات الاحتياطية للشركات. ذلك أن الحصول على مشروع مهم، يفرض مصاريف تنفق للتجسس على الشركات المنافسة، وارشاء الموظفين. وشرح لي كيف حمل بنفسه عدة ملايين لشركات فرنسية في باريس لكي تتخلى له عن مشروع تبلغ قيمته عدة مليارات، لكن بدون فائدة...

وبالرغم من أن نصف التوظيفات المتعلقة بهذه المشاريع، مغربية وعمومية، فان الشركات الاجنبية هي صاحبة القرار، عن طريق مهندسيها المعماري الذي يعين للتسيير الفعلي لانجاز المشروع. وبما أن القانون يفرض أن يكون هذا المهندس مغربيا، فيكفي العثور على شخص متواطئ يسجل اسمه شكليا كمسؤول عن المشروع لتتمكن الشركة الاجنبية من ادخال مئات الملايين الى حساباتها البنكية والفرنسية منها على الخصوص. واذا علمنا أن في المغرب يمنع تصدير العملة، يسهل علينا تصور وسائل الرشوة التي تستعمل من أجل تصدير

هذه المبالغ الضخمة. ولكن كيف يمكن ايجاد القوة الكافية للوقوف في وجه الرشوة التي تم تقنينها كشكل من

عندما تصل المواد الاولية لشركة "البيكتروكتيبة" - وهي فرع تابع لشركة يابانية - فانها "تنادي على البنات" لتشغلن خلال فترة تتراوح ما بين خمسة أيام وعشرين يوما. بعد ذلك يتم تسريح البعض و"تشغيل" البعض الآخر مقابل أجرة شهرية قدرها ٣٥٠ درهما.

تقول احدها: "إن رب المعمل انسان سكير. وحسب مزاجه، فانه ينادي على احدى البنات لتصب له "الويسكي" داخل مكتبه، أو لتساعده على ارتداء معطفه. واذا ما حاولت الدفاع عن كرامتها يكون مصيرها الطرد من العمل، والبطالة المؤكدة..."

والعاملات اللواتي يشتغلن بشركة "البيكتروكتيبة" لا تتمتعن لا بالضمان الاجتماعي ولا بإمكانية التقاعد، وليست لديهن ورقة عمل قانونية...

### اشكال التبادل؟

إن البؤس، وتدهور وسائل العيش وظروفه، والرشوة بوجه مكشوف، وأسلوب "التدبير" في منافسة صراعية يومية من أجل الحياة، ونموذج حياة الفئات المحظوظة المسيطرة وايدولوجيتها التي يبيثها ويروج لها النظام... أن كل هذا ينمي داخل الفئات الشعبية، والشابة منها على الخصوص، الالتجاء الى المراهقة، واستعمال المخدرات والفساد...

إن إمكانية تحسين ظروف العيش عن طريق التعليم، هي من صميم الاعتقادات الفردية. لكن عدد الاطفال الذين يدخلون المدرسة لا يتعدى نسبة أربعة في المائة من الاطفال البالغين السن المطلوب في البوادي، ويقارب من خمسين في المائة في المدن. وحتى يتمكن الطفل من التسجيل يجب أن يبلغ سنه سبع سنوات بالضبط خلال الدخول المدرسي. فقبل ذلك السن يعتبر صغيرا، واذا ما حاول التسجيل في الموسم الدراسي الذي يلي، فانه يعتبر قد تجاوز السن المطلوب. وبالنسبة للتلاميذ الذين يسكنون مدن

الطبقات المحظوظة نفسها، فاسدة ومرتشية. وفي هذا الصدد، لقي وزير الطاقة والمعادن الحالي، صعوبات في اخفاء فضيحة اخلاقية تورطت فيها زوجته مع سعودي، وقبل الوزير من هذا الاخير تعويضا ماليا .



والدولة نفسها، وهي الخبيرة في امر الرقابة، تترك أماكن العهارة تنمو، ويزدهر تهريب الكتب والافلام الاباحية. او ليس من مصلحتها، ان تدفع الحاجة الحيوية لشيء من المال الى هذا الحد من الانحطاط الخلقي...؟

ان رغبة الفتيات في تغيير واقع المرأة، من طبيعة مغايرة تماما. هذا الواقع الذي عانين منه، وهن صغيرات داخل عائلاتهن .

وماذا تقترح عليهن الدولة؟ السلوك الاوروبي: فالفتيات يخرجن، ويطمحن الى اختيار أزواجهن، ويحلمن بحياة افضل امام واجهات دكاكين الترف وسط المدينة. ولم يعد الزواج شرط مطلق لاقامة علاقات جنسية. لكن الوالد المحترم في حيء، يقفل الباب على ابنته التي تدخل متعطلة. الشبان هاجروا، أو ليس لديهم ما يكفي

للمغاربة تدل على انشطار المجتمع المغربي. ويرون في مسألة العهارة أنها تشير الى انهيار قيم الحياة والاخلاق .

ويحمل الرأي العام انحطاط الوضع الى السعوديين وامراء آخرين . فحرب لبنان قضت على الموقع الرئيسي للملذات والملاهي عند الاغنياء العرب وعوضه المغرب . انها العهارة من اجل المال . واذا كان المغرب يستقبل هذا النوع من السعوديين وغيرهم، فلان

الصفوح بالدار البيضاء، ويتابعون دروسهم الثانوية، فان البعض منهم يقطع مسافة عشرين كلم مشيا على الاقدام، بدون تناول طعام الفطور، ودون امكانية مراجعة دروسهم في مكان هادئ . وفي الجامعة حيث يتكدس أربع طلاب في غرفة واحدة، فان ظروف الدراسة ليست بأحسن . ورغم تكاثر المؤسسات التعليمية الخاصة - مثل بيجي - فان أغلبية التلاميذ لا تتمكن من اتمام دراستها الثانوية، وبالتالي فان التعليم لا يأتي بحل ما الا بالنسبة للأقلية .

ان الاطفال يضطرون للعمل . وتضطر العائلات الفقيرة الى تشغيل بناتهن في الخدمات المنزلية عند العائلات الغنية، وفي ظروف تشبه الاسترقاق . في معمل "لوريل فرانس" رايت عاملات تتراوح أعمارهن ما بين اثني عشر وتسعة عشر سنة، يشتغلن لمدة أسبوع، بدون أوراق عمل ولا ضمان اجتماعي، ولا تعويضات، مقابل أجرة تقدر ب ٩،١ درهم للساعة . وفي معمل "صناعة باريس للاحذية" يوجد خمسون عاملا، وهم اطفال طردوا من التعليم في نهاية السلك الابتدائي، من بينهم محمد، عمره خمسة عشر سنة، يشتغل يوميا عشر ساعات ونصف، مقابل خمس سانتيم للساعة، أي بأجرة شهرية قدرها مائة درهم .

ان سوء التغذية، والامراض، والعمل المبكر، عوامل تحدد مصير هؤلاء الاطفال ابتداء من العشر سنوات الاولى من عمرهم .

المخدرات تباع بحرية. وفي المدينة توجد أماكن خاصة لتدخين المخدرات، كما تستعمل علانية في المقاهي . اما الاطفال فيدخنون الحشرات، ويأكلون دهان الاحذية، أو يستنشقون غازات السيارات والشاحنات . كما أن الخمر والكحول تباع في السوق السوداء في الاحياء الشعبية .

وتعرف العهارة نموا سريعا وسط جميع فئات الشعب، وهي بالنسبة

أحصل على أجرة أفضل . أشغل حاليا كـ"متعلم" لكنني لا أعلم شيئا... .

وعندما سألته كيف يرى المستقبل أجابني: "المستقبل؟ كيف يمكنني أن أراه؟... انني تعودت على المشاكل التي أصبحت كأنها شيء طبيعي . وها أنا غارق في مشاكل... انني لا أرغب في الزواج نظرا لمحدودية امكانياتي . أرغب في دروس ليلية، لكن أجرتي لا تسمح لي بذلك، فضلا عن ضيق الوقت" ... وختم قوله: "اننا لا نسير في الطريق السليم . وكبار هذا البلد يعيشون في قصورهم" ...

عمر يشتغل بالمطبعة منذ سن الخامسة . عمره الان ١٩ سنة . يشتغل تسع ساعات في اليوم مقابل أجرة شهرية قدرها ٤٥٠ درهما .

أبوه فقد عمله في سن الخمسين لانه رفض تقبيل يد رب المعمل . منذ ذلك الحين وعمر يتحمل عبأ العائلة التي تتكون من ثمانية اطفال .

يقول عمر: "كنت أرغب في الدراسة، لكن أبي أجبرني على العمل . انني أعطيه من أجرتي ٣٠٠ درهم، لكي ينفقها على العائلة . أنا لا يهمني أن أمارس أي نوع من العمل، المهم هو أن

للزواج. وبالفعل فإن المفامرات "الغرامية" تغلق أبواب الزواج أمام الفتيات. وكثير منهن يخلطن ما بين أوضاعهن ومستوى حياتهن. وهذه التناقضات تحد من فعالية صراعهن الفردى، وتدفعهن في غالب الاحيان الى العهارة: وفعلًا، كيف يمكن للفتاة المرفوضة من قبل عائلتها، والمحكوم عليها بعدم الزواج، والتي ترغب في شيء من الترف المعروض أمامها، يشجعها في ذلك النموذج المستورد، وهي غالبًا ما تكون غير متعلمة، وبدون مهنة، كيف يمكن اذن لهذه الفتاة أن تحصل حتى على لقمة عيشها. وفي النهاية، فالتطور الاجتماعي الحالي سلبي حتى للمرأة: فهي تفقد فيه جسمها وكرامتها ومستقبلها.

ان هذا التدهور يعم كافة قطاعات الحياة الاجتماعية وكل فئات الشعب. وبمقابل ينمو الصراع، وخصوصا شكله المتقدم: النضال النقابي المتصاعد.

وقد أدى هذا النضال في ربيع ١٩٧٩ بالحكومة الى فتح مفاوضات، كما أدى الى تعديل وزارى، الذى لم يكن في الحقيقة الا تعديل سطحي بحيث لم تفتأ الحكومة الجديدة أن كشفت عن طبيعتها اللاشعبية واللاديموقراطية. وبالفعل فكل اضراب، تتبعه التسريحات الفورية والجماعية، والاعتقالات والاختطافات. البوليس والوشاة في كل مكان، ولا يمكنك التحدث الى مغربي، الا بالمشي بسرعة في الشارع.

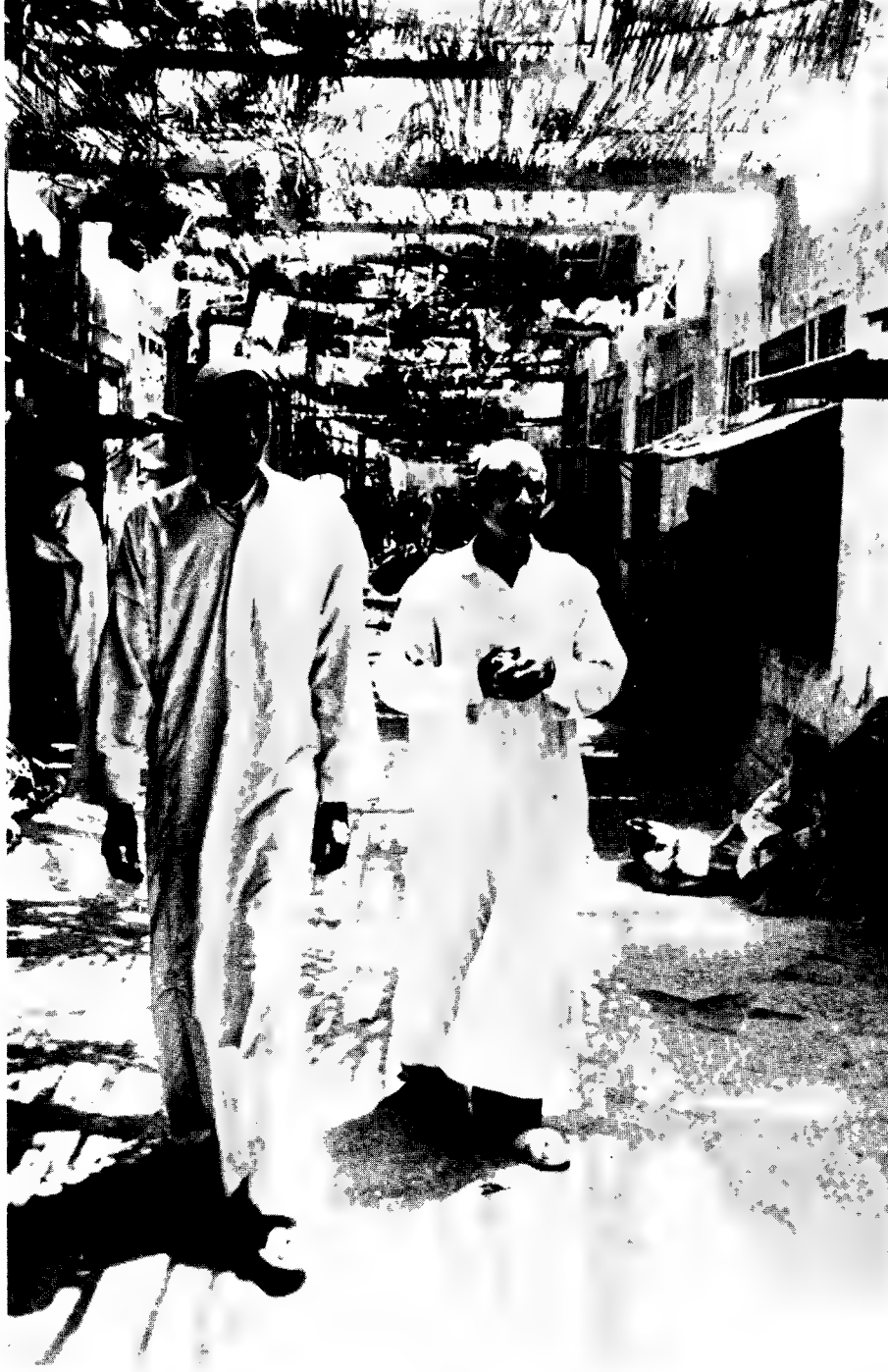
في أسفي، كان الفرع المحلي للكونفيدرالية الديموقراطية للشغل في اجتماع. دخل البوليس، وفرض عليهم توقيف الاجتماع، ولما رفع النقابيون الجلسة وخرجوا من المقر القي عليهم القبض بتهمة "التجمهر في الشارع". وفي سيارة أحد المنضالين وجدت مناشير تدعو الى اضراب بشكل قانوني. حكم عليه بسنة سجنًا.

ان النظام يتغطى بالليبرالية، ويمنح برلمانًا، وبلديات. في حي القصدير بالدار البيضاء التقيت بمناضل، حكى لي أنه تم ايقافه خلال الانتخابات التشريعية، تحت تهديد

مسدس، بينما تم تبديل البطائق داخل صندوق الانتخاب. وقدم دعوة، غير أن القضية لم تعرف أى تبعات. أئمة المساجد وروءاء البلديات يخلعون من مناصبهم. النواب يعتدى عليهم. ويستمر انتهاك حتى الحقوق الديموقراطية الموجودة في الدستور. كل هذه الاشياء تمتد جذورها داخل الحياة الاجتماعية بأسرها. أعطاني شاب مغربي شعوره قائلاً: "هنا، الفوضى. لا ندرى على ماذا يقف

الوضع، اذ بإمكانه أن ينهار بين عشية وضحاها".

عندما انهار النظام الايراني مرّ الامل كل البلاد. فالاعتداء المستمر على مستوى معيشة الجماهير الهزيل يعطي بالنتيجة: المقاومة. التغييرات التي يقدم عليها النظام تنمي الغضب. ويجد السخط تعبيره من خلال النضال النقابي الذى يتقوى ويتجذر. ولكنه لازال لم ينعكس على المعركة السياسية ■



# الاقتصاد المغربي في مأزق

بيير فيدو

الفقيرة. وسجل قطاع المناجم الذي يحتل مركزا أساسيا في الاقتصاد المغربي تراجعاً خطيراً نتيجة انهيار الاسعار في السوق العالمية، مما أدى الى اغلاق بعض المناجم.

ولقد تطرق التقرير السنوي لبنك المغرب لهذه الازمة العامة، وسجل أن الاقتصاد المغربي يعاني من التقاعس، الشيء الذي اضطره الى اللجوء الى القروض الخارجية، كما سجل أن ميزانية التسيير قد التجأت الى اجراءات التقشف لحماية التوظيفات.

وجاء خطاب الملك، يوم ٦ يونيو ١٩٧٨، والذي قدم من خلاله التصميم الثلاثي، ليعترف رسمياً بخطورة الاوضاع الاقتصادية التي أدت اليها السياسة الاشتراكية الراهنة، والفوارق الطبقيّة الشاسعة التي ولدتها، وليحاول في نفس الوقت تبرير هذه الاوضاع، وإيجاد مناخ "درامي" لتميرير السياسة التعسفية

بعد الحماس الذي خلفته "المسيرة الخضراء"، يعاني الاقتصاد المغربي أكثر فأكثر، من مخلفات حرب الاستنزاف في الصحراء وعواقبها السياسية والاجتماعية.

لقد كانت سنة ١٩٧٧، سنة سيئة بالنسبة للزراعة المغربية بسبب قلة الامطار، وانخفضت نسبة الزيادة في الانتاج الداخلي الخام من ١٠٪ الى ٥٪. وارتفع العجز في الميزان التجاري من ستة الى ثمانية مليارات درهم، كما انخفضت نسبة تغطية الواردات من ٤٨ إلى ٤٤٪. أما توازن ميزان الاداءات فلم يتم الحفاظ عليه الا بفضل المعونات الخارجية. وقد ارتفعت نسبة الزيادة في الاسعار من ٨٠،٥٨٪ سنة ١٩٧٦ الى ١٢،٥٢٪، في حين أن اسعار البيع بالجملة بالنسبة للمواد الغذائية قد ارتفع بنسبة ١٥،٥٩٪. الشيء الذي يمس بشكل خطير مستوى معيشة الفئات





الجديدة، التي لا تأتي في النهاية بأى علاج، بل تعمل على تكريس الازمة والسقوط في التناقض الصارخ مع نفسها. فجوهر "التصميم الثلاثي، يركز على ضرورة تحقيق وقفة في الاقتصاد الوطني بحجة أن نموا سريعا سيزيد في الديون والتعبية للخارج. ومن ثم ضرورة نهج سياسة تقشفية صارمة، وتخفيض الواردات بنسبة ٢٠٪. وذلك بمنع استيراد البضائع من الخارج، وتشجيع السياحة لجلب العملة الصعبة.

## النقشف والارتجال

وتناقض هذه السياسة الرسمية مع نفسها، تناقض واضح. فالمرافق الحيوية للاقتصاد الوطني (من زراعة ومناجم وصناعة تحويلية) جعلها النظام تخدم أساسا مصالح السوق الخارجية، في حين أنه يريد لها أقل نشاطا خلال السنوات الثلاث من التصميم حتى لا تزيد في التعبية. وفي الوقت الذي يعمل فيه على حرمان البلاد من صناعة وطنية تلبي الحاجيات الأساسية في التجهيز والتنمية، فإنه لا يريد استيراد التجهيزات والآلات من الخارج، ويريد في نفس الوقت تجديد التجهيزات وزيادة في مردوديتها... كيف يريد النظام تعويض النقص الكمي والنوعي في الاطر في الوقت الذي تهيمن فيه سياسة فوضوية نخبوية لا ديمقراطية على التعليم في مختلف مستوياته؟ كيف يمكنه تعويض مداخل الضريبة على الواردات، بالرغم من الزيادات الباهضة في الضرائب بدعوى التضامن الوطني؟

وفي الوقت الذي يدعي فيه النظام العمل على الحد من التعبية للخارج، ما هو يقتضيه في نفس السنة (١٩٧٨) ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار لدى مجموعة من الاباتك الاجنبية من بينها بنك أمريكا، وبنك مونريال، ويقتضيه ٥٦ مليون دولار لدى صندوق النقد الدولي، وكذا ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار من اليابان...

فكان اذن من الطبيعي ان تأتي سنة ١٩٧٧، لتأكد استفحال الاوضاع

الاقتصادية العامة، ولتسجل نتائج تزداد سوءا على سوء. فلقد انخفضت مرة أخرى نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة والخاصة، انخفاضاً في مجموع الراسمال الخام الثابت بنسبة ١٤٪، بينما استمر الميزان التجاري في العجز رغم تحسن ضئيل. وسجلت الميزانية العامة عجزاً قدره ثمانية مليارات درهم. أما ميزانية ١٩٧٩، فإنها لم تعرف التوازن، رغم الضرائب الجديدة — تحت شعار "التضامن الوطني" — والتي ترتفع مداخيلها الى ٢٥٠ مليون درهم. فلقد ازدادت مصاريف التشغيل بنسبة ٢٠،٦٪ والديون العامة بنسبة ١٦،٩٪، في حين أن المداخيل لم ترتفع الا بنسبة ١٣،٦٪، وظلت في مجملها اضعف من مجموع المصاريف بنسبة ١٠٪.

وكان لسياسة التقشف المزعومة نتائج خطيرة على عدة مرافق حيوية، وفي مقدمتها قطاع المعادن الذي عانى من الركود والتعاس، وقطاع البناء الذي كان ينجز ثلاثة ارباع اعماله في اطار تلبية الحاجيات العمومية والتي

لقد كان من الطبيعي اذن أن تنعكس هذه الاوضاع الاقتصادية المالية المتردية، والتي تزداد سوءا على سوء رغم الاجراءات الحكومية الارتجالية، على الوضع الاجتماعي بالمغرب.

وبالفعل، فإن الاضرابات العمالية قد تزايدت خلال السنتين الاخريتين، وشملت اهم المؤسسات المرتبطة بالدولة: المكتب الشريف للفوسفات (٢٢ عامل)، مكتب التسويق والتصدير (٢٠٠)، ومعمل تكرير النفط "لاسامير"، وكذلك قطاع التعليم بمستوياته الثلاث.

ولقد تركزت جل المطالب حول الزيادة في الاجور والتعويضات العائلية، وحول مشاكل السكن الذي تضاعفت تكاليفه ثلاث مرات في ظرف ٥ سنوات. وبموازاة مع هذه الحركة النضالية الاجتماعية، فلقد تزايد نشاط المعارضة

تم تقليصها بدعوى التقشف أيضا، وترتب عن ذلك أزمة في كل الصناعات التابعة للبناء. أما الصناعات الكهربائية فلقد شهدت انخفاضا في اعمالها سنة ١٩٧٩ بنسبة ١٠٪، وتقف امام آفاق سوداء بالنسبة لسنة ١٩٨٠، كما ترتب عن انخفاض القدرة الشرائية لوسع الجماهير، عجز اضافي بالنسبة للصناعات الغذائية. أما قطاع السياحة الذي اعطته السياسة اللاشعبية باستمرار الاسبقية، فلقد سجل في النصف الاخير من سنة ١٩٧٩، انخفاضا في عدد السواح بنسبة ٢٢٪.

وننتج عن تقليص الواردات واقتصارها على قطع الغيار وبعض المواد المصنعة فقط، تهديد بانقراض المخزونات. وهكذا تشهد السوق الداخلية تقاعسا عاما، كتجسيد لاستفحال الازمة الاقتصادية. وإذا ما أخذنا كمثال على ذلك مبيعات السيارات التي تعتبر مقياسا للنشاط الاقتصادي، فإننا نجد أنها قد انخفضت بمعدل ٢٠٪، وبنسبة ٤٠٪ فيما يخص الشاحنات والسيارات ذات المصلحة العامة.

## النضالات الاجتماعية

الديموقراطية، كما أن بعض القوى الثورية المغربية تعبر عن مواصلة الخط السياسي للمهدى بنبركة. وهي تفضح الاعتقالات التعسفية، وتؤكد على خطورة عواقب الازمة الاقتصادية على اوضاع الشعب المغربي عامة.

أما ملك المغرب، فلقد تلقى بارتياح القرار الأمريكي بتزويده بالأسلحة، بالرغم من أن هذا القرار يرتبط نظريا بضرورة فتح الحوار حول مستقبل الصحراء. كما عبر من جهة أخرى عن ارتياحه لقرار فرنسا بتزويده بالصواريخ أرض-جو التي تصنعها شركة "طومسون - ماترا"، ورفع قيمة مساعدتها العسكرية المباشرة الى ٤٧،٣١ مليون فرنك.

لكن السؤال هو: هل هذا هو الطريق السليم لخراج الاقتصاد المغربي من المأزق الذي يت فيه؟ ■



# تطور الحركة النقابية العمالية المغربية

ميشال فواران

بيد أنه، في المناجم، وأغلب القطاعات الأخرى، فإن محاور عمالية مغربية بدأت تتكون وتشارك شيئا فشيئا في العمل النقابي، في حين أن استلام السلطة من طرف الجبهة الشعبية في فرنسا، والنضالات التي خاضتها الطبقة العاملة الفرنسية في تلك الفترة، خلقا مناخا ساعد على تقوية النضال النقابي في المغرب.

● في ديسمبر ١٩٣٦ صدر قانون تم بموجبه منح حق التنظيم النقابي لعمال الدول الاستعمارية فقط. ومنح العمال المغاربة من الانتساب الى نقابة فرنسية.

منذ ذلك الوقت بدأت الحركة الوطنية تدفع في اتجاه تكوين نقابات سرية، هذه المبادرة التي ردّ عليها أرباب العمل والاقامة العامة بالقمع والتسريح الجماعي للعمال.

حزب الاستقلال، الحزب الرئيسي كان قد منع على أعضائه الانتساب الى منظمات النقابة الفرنسية: الكونفدرالية العامة للشغل (السي، جي، تي) التي كانت قد تم حظرها سنة ١٩٤٠، وأعيد

حين تم ادخال مياكل الاقتصاد الرأسمالي في المغرب من طرف الاستعمار، فإن هذا الأخير قد استحوذ في نفس الوقت على كل القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلاد.

ومن بين النشاطات الاقتصادية للاستعمار، كانت بلا شك الصناعة المعدنية، أكثرها أهمية وربحا للرأسمالية الأوروبية. فمنذ بداية هذا القرن، استولت المجموعات المالية البلجيكية والأمريكية وبشكل خاص الفرنسية، على الثروات المتعددة للتراب المغربي. وبموازاة ذلك، اهتم الرأسمال الاجنبي بالصناعات التحويلية ذات الربح السريع، والمعفاة من كل كلفة، والتي تخدم الاهداف الاقتصادية العاجلة.

ان هذا النشاط الاقتصادي السريع الفائدة، لم يكن ممكنا دون الاستخدام الكثيف ليد عاملة محلية تخضع للشروط القاسية للعمل. اذ أن تشريع العمل الذي سنّه الاستعماريون لعمال الدول الاستعمارية، لم يأخذ في الحسبان وضعية العمال المغاربة الخاضعين لتعسف واستغلال أرباب العمل.



تكوينها سنة ١٩٤٣ .

● وفي سنة ١٩٤٣، تم توحيد كل هذه المنظمات داخل اطار واحد: "الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية في المغرب" الذي انخرط فيه العمال المغاربة رغم المنع الصادر عن القوانين الاستعمارية.

وسيعرف الاتحاد العمالي المذكور توسعا مهما في صفوفه عندما أعطى حزب الاستقلال، سنة ١٩٤٨، توجيهاته لاجتماعه وانصاره بالانخراط في هذا الاتحاد النقابي، الذي ارتفع عدد اعضائه من ٣٠.٠٠٠ سنة ١٩٤٥ الى ١٠٠.٠٠٠ سنة ١٩٤٨، واغلبيتهم الساحقة من المغاربة (٤/٥).

● خلال المؤتمر السادس للنقابة سنة ١٩٥٠، صدرت ملتزمات تدين الاستعمار بشكل واضح، وترفض الحماية. وابتدأ من سنة ١٩٥٣، شارك العمال في الكفاح المسلح في المراكز الحضرية.

● عشية الاستقلال وفي ظروف شبه سرية، وبالتحديد في ٢٠ مارس ١٩٥٥ تأسس "الاتحاد المغربي للشغل"، النقابة التي اطرت الطبقة العاملة المغربية في كافة القطاعات الاقتصادية، والتي أصبحت لها في نهاية ١٩٥٩، ٢٤ فيدرالية هامة معززة بالشعبية العمالية المغربية التي تأسست بدورها في سنة ١٩٥٧.

● خلال فترة حكومة عبدالله ابراهيم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، فرضت النقابة العديد من مطالبها. غير ان مشاركة اليسار في الحكومة في ظروف صعبة، كانت السبب الرئيسي لازمة الاتحاد المغربي للشغل.

ان المكاسب التي حققها الاتحاد المغربي للشغل في تلك المرحلة، عوض ان تستعمل لشحن وتجدير الوعي الطبقي لدى العمال، عملت بالعكس، على تغطية طبيعة النظام.

● في مارس ١٩٦٠، استطاع حزب الاستقلال تكوين نقابة عمالية أخرى: "الاتحاد العام للشغالين المغاربة"، ورغم قلة أهمية هذه النقابة، إلا أنها

لعبت وتلعب دورا سلبيا بتسريبها للتحاليل الرجعية البورجوازية في صفوف الطبقة العاملة. في نفس السنة، وفي شهر ماي أقيمت حكومة عبدالله ابراهيم التي علق عليها العمال ومجموع الجماهير الشعبية آمالهم...

● وفي الوقت الذي تجلت فيه سياسة النظام التابعة للاستعمار الجديد بأكثر وضوح، سلكت قيادة الاتحاد المغربي للشغل، سلوك التخادل والتراجع حينما وجهت نداءها للعمال للنضال من "أجل الخبز" والابتعاد عن الامور السياسية.

ايضا، في بداية الستينات، حينما تعرض اليسار المغربي للقمع، أقرت قيادة الاتحاد المغربي للشغل اختيارها النهائي عندما جمّدت اضرابات هامة، وفضلت الغياب التام خلال أحداث مارس ١٩٦٥.

بالفعل، فان المحجوب بن الصديق، صانع هذه السياسة، والذي يوجد على رأس النقابة، يمارس سلطة مطلقة عن طريق جهاز مكون من رجال يخضعون له، عملوا على خنق كل ديموقراطية داخلية، ثم على قمع كل العناصر المعارضة.

لذلك، شهدت النقابة تقليصا كبيرا في حجم المنتسبين لها. فبعد ان كان عدد اعضائها ٦٠٠.٠٠٠ سنة ١٩٦١، أصبح هذا العدد سنة ١٩٧٤ اقل من ٢٥.٠٠٠.

امام هذا الواقع المشار اليه، أصبح يتعلق الامر بالنسبة للطبقة العاملة المغربية، وبالدرجة الاولى، كسر هذا الطوق واستعادة التقاليد النضالية التي هي تقاليدها.

● سنة ١٩٧٧، ظهرت عدة نقابات وطنية في مختلف القطاعات (الفوسفاط، السكك الحديدية، الصحة) وتكونت نقابات أخرى خلال ١٩٧٨ و١٩٧٩ (التبغ، المخازير... الخ). وتوج هذا المسلسل بالحدث الهام والذي تجلى في تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل التي مثلت خاتمة سيورة نضالية طويلة للمناضلين

النقابيين داخل اطار الاتحاد المغربي للشغل. والذين اختاروا تركيز كل مجهوداتهم للدفاع الحقيقي عن العمال بدل انهماك طاقتهم في صراعات داخلية غير مجدية ضد البيروقراطية المتواطئة مع النظام.

## نضالات وفتح

ان مختلف النضالات التي قادتها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل منذ تأسيسها في كل أنحاء البلاد، والتي شملت كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، ان هذه النضالات وضعت عمليا حدا لما أسماه النظام بـ "السلم الاجتماعي".

ان حركة الاضرابات الواسعة هذه زعزعت النظام وأجبرته على كشف طبيعته الحقيقية وحدود "ديمقراطيته"، ملتجئا لاسلوب قمع العمال الذين يناضلون للدفاع عن مطالبهم وتحسين ظروف حياتهم وعملهم. وبلغ القمع الشرس اوجه خلال اضراب يومي ١٠ - ١١ أبريل ١٩٧٩ في قطاعي التعليم والصحة العمومية.

وقد سبق هذه الاضرابات تعبئة الجهاز القمعي، وبدئه في الحركة لصراف العمال عن متابعة الاضراب. الا ان الاضرابات نجحت نجاحا تاما.

وهكذا تم اعتقال ازيد من ٢٥٠٠ عامل مع تفتيش بيوتهم. وتعرض بعض المناضلين النقابيين للضرب والجلد، وآخرين حلقت رؤوسهم... كما تم طرد ازيد من ألف من العمال والمعلمين والاساتذة والموظفين، وقدم مئات من المناضلين النقابيين الى المحاكم بحجة شن الاضراب وصدرت في حقهم احكام بالسجن وبدفع غرامات. اما تلاميذ المدارس الذين تظاهروا تأييدا للنقابيين فلقد تم اعتقالهم وتعذيب البعض منهم.

ان القمع يشمل كل مواطن يطالب بحقوقه سواء منها النقابية او السياسية، بما فيهم المنتخبين في البلديات. ما هي جريمتهم؟ المشاركة في الاضراب او سانددة المضربين... من بين الضحايا

الشاب محمد كرينة. يقول بهذا الصدد "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته الكونغرس الديمقراطية للشغل (دار النشر المغربية ١٩٧٩):

"محمد كرينة، ككل مناضل في الشبيبة الاتحادية، شارك مشاركة فعالة في الاضراب الوطني للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٣٠ مارس ١٩٧٩ الذي شنته الكونغرس الديمقراطية للشغل. هذه المشاركة التي استشهد على اثرها. لقد بدأت أجهزة القمع في البحث عنه يوم ٥ أبريل ١٩٧٩، واعتقلت أخته الصغرى وعذبتهابوحشية لكي تسلمه الى الشرطة. بعد أيام، اختطف محمد كرينة من القسم الداخلي لثانوية الخوارزمي، وسلم لجهاز التعذيب في أكادير. وخلال أيام أشعبه جلاوده بالضرب الوحشي حتى شل. فدم الى قاضي التحقيق في حالة يرثى لها. ثم أدخل الى السجن، وازدادت حالته الصحية تدهورا. تابعت سلطات السجن رفضها لعلاج. أحد رفاقه في السجن هو الذي حمله على اكتافه لايصاله الى قاعة المحكمة. حكم عليه بأربعة أشهر سجنًا. استشهد يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٩."

يوم ٨ ماي، مناضل آخر: مصطفى قسطل، الكاتب العام لفرع النقابة الوطنية للتعليم بأبي الجعد، ينتحر احتجاجا ضد المساس بالحريات النقابية والديموقراطية.

في قطاع الصحة العمومية، تم اعتقال ٥٤ عاملا وموظفا، قدم ٢٦ من بينهم أمام المحاكم، كما فصل ٩٩ مستخدما في الصحة عن عملهم، وأوقف ٧٩ آخرين.

في قطاع التعليم كانت الحصيلة أثقل: اعتقال ٢٠٤ معلم وأستاذ وتقديمهم للمحاكمة. اعتقال ٣٠٨ أطلق سراحهم فيما بعد. على اثر هذه الحملة القمعية تم أيضا فصل ٧٠٨ من وظائفهم.

وهكذا وجدت مئات العائلات نفسها مجردة من كل شيء ومهددة في قوتها اليومي، وهي اليوم تستمر في

مجابهة هذه الظروف القاسية، بفضل العمل التضامني المنظم من طرف الكونغرس الديمقراطية للشغل، لكن هذه المساعدة تظل في محدوديتها غير كافية.

ما هي الاسباب الحقيقية لحركة الاضرابات هذه، والتي يصنفها النظام على أنها "سياسية"؟ تجيب الكونغرس الديمقراطية للشغل عن هذا السؤال، قائلة:

"ان نهج السياسة الاجتماعية - الاقتصادية اللاشعبية في اطار "الليبرالية"، بدون مراقبة وبدون معاقبة الرشوة والاستغلال المطلق للعنان، تؤدي اليوم الى الظلم الاجتماعي. (٠٠٠) وباعتراف الجميع، بما فيهم المسؤولين الحكوميين، فان هذه السياسة تعكس نفسها في تفقر الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقوية الفوارق الطبقية. بعض المؤشرات المستمدة من الاحصائيات الرسمية نفسها، تبين بوضوح خطورة الوضعية. والتمسك بنفس السياسة أصبحت نتائجه لا تطاق: - البطالة (والبطالة المقنعة) تمس مليوني مواطن، أي ما يقرب من ٠/٥٠ من المنتجين.

في سنة ١٩٧١، ٠/٥٠ من السكان المحظوظين تنفق لاستهلاكها ٨٣ مرة ما ينفقه ٠/٥٠ من المسحوقين. - الفارق بين الاجور المنخفضة والاجور المرتفعة تجاوز ١ على ٣٠٠، بينما نفس الفارق في بداية الستينات كان يقارب ١ على ٥٠. (المصادر من الكتاب الأبيض - دار النشر المغربية ١٩٧٩).

## النظام يخرق قوانينه

يجب الإشارة هنا الى ان الدستور، القانون الاساسي للدولة المغربية، المنشور في الظهير ٠٦١ - ٧٢ - ١ بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٩٢ (١٠ مارس ١٩٧٢) يوضح في الفصل ١٤ بأن: "حق الاضراب يبقى مضمونا". لكن عدة

مئات من المواطنين اعتقلوا وحوكموا وسجنوا لمجرد أنهم قاموا باضراب. وهذه الممارسات تتناقض مع الدستور نفسه.

اما الفصل الخامس من القانون رقم ٢ - ٥٧ - ١٤٦٥ بتاريخ ١٥ رجب ١٣٧٧ (٥ - ٢ - ١٩٥٨)، فيعطي امكانية اصدار عقوبات خارجة عن الضمانات التأديبية في حالة توقف عن العمل في جو من عدم الانضباط وبدون تنظيم نقابي. والحال، أن اضراب ١٠ - ١١ أبريل قد تم في اطار مشروع ومعترف به كتنظيم نقابي يدافع عن المصالح المادية والمعنوية للمنتسبين اليه.

يجب التذكير أيضا، بالفصلين الثالث والتاسع من الدستور: "الاحزاب السياسية، والتنظيمات النقابية، والمجالس العمومية، والغرف المهنية تتعاون في تنظيم وتمثيل المواطنين. ولا يمكن أن يوجد حزب واحد...". "الدستور يضمن للمواطنين: حرية التجول والاستقرار في كافة أنحاء المملكة، حرية الرأي، حرية التعبير بكل اشكالها وحرية التجمع، حرية تكوين الجمعيات، والانتساب الحر الى أية منظمة نقابية أو سياسية".

أمام عجزه على مواجهة الوضعية، التجأ النظام الى العنف، خارقا بشكل سافر القوانين الدستورية التي وضعها هو بنفسه. وبما أن الفصل الخامس ينص على: "أن كافة المغاربة متساوون أمام القانون" فان المطروح هو تطبيق هذا الفصل بدون تمييز...

ان اصرار الرجعية المغربية على التمداد في استعمال كل الوسائل لضرب الكونغرس الديمقراطية للشغل ليحمل أكثر من دالة، إذ أن الكونغرس الديمقراطية هي بكل تأكيد بديل تنظيمي تاريخي في خدمة الطبقة العاملة، وليس مجرد "انشقاق أو تقسيم" كما يدعي البعض، كما أن النضالات الشجاعة التي خاضتها وتخوضها، تندرج في مسلسل إعادة هيكلة الحركة النقابية المغربية على أسس تقدمية ومناهضة للامبريالية. ■

# العمال المهاجرون و"الوداديات"

ان هجرة العمال المهاجرين الى فرنسا التي ابتدأت مع عهد الحماية، قد عرفت نموا ملحوظا في بداية الستينات. ويبلغ حاليا عدد المهاجرين في أوروبا ٥٥٣.٠٠٠ منهم ٣٧٠.٠٠٠ يوجدون في فرنسا (١). وأغلبهم من أصل فلاحى، وهذه الظاهرة تعتبر نتيجة مباشرة للوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد في البلد الام.

ان الاجراءات المتخذة من طرف النظام المغربى خلال العشرين سنة الماضية، قد عملت على خلق "اوليغارشية" حقيقية، استحوذت على اراضي المعمرين وكل الاراضي الخصبة ذات المنتوجات الجيدة التي تصدر الى الخارج.

ان النتيجة المباشرة لهذه السياسة التي يصفها البارودى بعملية "تخطيط الرصيد الفلاحى"، هي الهجرة المكثفة للفلاحين المسلوبين من ارضهم، نحو أوروبا، او نحو المدن الكبرى بالمغرب. ولا شك ان النمو الاقتصادى الذى عرفته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والحاجة المتزايدة لليد العاملة التي ترتبت عنه، قد وجد تربة خصبة في جمهور هؤلاء الناس المحرومين من الارض والعمل، مضافا اليهم جمهور العاطلين والشباب المطرود من المدارس.

وهكذا، توافدت على البلاد مئات من ممثلي الشركات الاجنبية (والفرنسية منها على الخصوص) "لاختيار" اليد العاملة من اجل تشغيلها في شركاتهم، كما تمت تبعا لذلك، المتاجرة والرشوة، بحيث ان مجرد التسجيل في قوائم الانتظار كان يكلف مائة درهم، في حين ان الحصول على جواز السفر كان يقتضي دفع رشوة قد تبلغ ٣.٠٠٠ درهم.

ان هؤلاء الالاف من العمال الذين تم تصديرهم بهذه الطريقة، اى بدون اية ضمانة، هم المهددين اليوم بالقوانين التعسفية الجديدة حول الهجرة في أوروبا.

وفي الوقت الذى يطرح فيه

كلود ماتييو

العديد من رؤساء الدول، في مناقشاتهم مع الحكومة الفرنسية، المشاكل الخطيرة التي يتعرض لها عمال بلدانهم المهاجرين، فان السلطات المغربية تتجاهل كامل التجاهل هذه المشاكل. فالحسن الثاني الذى اقام عدة اسابيع في فرنسا، لم يتناول لا من قريب ولا من بعيد مشاكل العمال المهاجرين المغاربة بفرنسا.

ان العمل الوحيد الذى تقوم به الحكومة المغربية تجاه مشاكل الهجرة هو من جهة تشجيع جلب العملة الصعبة عن طريق شبكة من وكالات "البنك الشعبى" بالمغرب وفي الخارج. ومن جهة ثانية محاولة "تأطير" العمال عن طريق القنصليات والسفارات اولا، وعن طريق "وداديات العمال والتجار المغاربة" ذات الطابع البوليسى والتي تم تأسيسها سنة ١٩٧٣.

ان السلطات المغربية قد استهدفت من وراء تأسيس هذه "الوداديات" الاقبال على عملية تأطير بوليسى واسعة النطاق، وذلك لسببين اساسيين:

● تطور وعي العمال المهاجرين بحالة الاستغلال المزدوج الذى يتعرضون له، واقبالهم على الانخراط بشكل متزايد في النضالات النقابية التي تخوضها الطبقة العاملة في البلد المستقبل. ومع تواجد المنظمات السياسية التقدمية المغربية في المهجر، فان هذا الوعي الاجتماعى، قد اخذ يتطور نحو وعي سياسى يكشف عن الاسباب الحقيقية للهجرة، والتي تكمن اساسا في السياسة التبعية التي ينفجها النظام المغربى. وان تعمق هذا الوعي بشقيه النقابى والسياسى كان من شأنه ان يرعب الطبقة الحاكمة التي حרست منذ الاستقلال الشكلي على خلق أبسط الحريات الديموقراطية.

● الوضع السياسى في ذلك الظرف، والذى كان عاملا حاسما في خلق "الوداديات". فخلال صيف ١٩٧٣، وفي الوقت نفسه الذى انعقد فيه المؤتمر التأسيسى لـ "الوداديات"، كان الشعب المغربى، وقواه المناضلة، يتعرض لحملة قمعية لم يسبق لها مثيل.

لقد كان النظام المغربي، آنذاك يعاني من عزلة تامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعد أن تعرض لمحاولتين انقلابيتين (يوليو ١٩٧١ وغشت ١٩٧٢) هزتا أركانه وزادت في ضعفه. كما عمل المد النضالي الجماهيري المتصاعد على تعميق هذه العزلة والضعف على المستوى الداخلي. فشرع النظام في حملة قمعية هستيرية لم يسبق لها مثيل: منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حظر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تقديم مئات المناضلين للمحاكم، صدرت في حقهم أحكام قاسية بما فيها العديد من الأحكام بالإعدام. وكان ضمن المعتقلين عشرات المهاجرين، من بينهم المناضل أخيش الحسين، عامل مهاجر بهولاندا، والذي حكم عليه بثلاثين سنة سجنا ..



المناضل أخيش الحسين

في هذا الظرف بالذات، جندت جميع الوسائل للتمجيد بفضائل صاحب الجلالة الذي يهتم بمشاكل "رعاياه" في الخارج، ويقدم لهم "الوداديات" لمساعدتهم على حل مشاكلهم... لكن الهدف الحقيقي من وراء هذه العملية كان واضحا منذ البداية. ان الامر يتعلق ب"تأطير الجالية المغربية في الخارج والحيولة دون أن تمسها العدوى" على حد تعبير سفير المغرب

بفرنسا آنذاك، أي بمعنى آخر مراقبة كل التحركات النقابية أو السياسية التي يمكن أن يشارك فيها المغاربة، ورسم كل العناصر النشيطة. ولقد أكدت الاحداث بسرعة هذه الخلفيات والنيات المبيتة.

فمنذ تأسيسها، اشتهرت "الوداديات" بعلاقاتها الحميمة والمشبوهة مع أرباب العمل، ومع النقابة الفاشية "سي. إي. إف. تي" (٢) . وبلغ هذا التنسيق الثلاثي الى درجة أن العمال المغاربة يجبرون في بعض المعامل على الانخراط في "الوداديات" و"سي. إي. إف. تي" كشرط لا محيد عنه للحصول على العمل .

واستعملت "الوداديات" كل الوسائل الممكنة من تهديد وترهيب، لاجبار العمال على الانخراط. ففي فترة ما أطلقت اشاعة تقول بأن أي عامل مهاجر لا يمكنه دخول بلاده لقضاء عطلة الا اذا قدم للجمارك المغربية بطاقة العضوية في "الودادية"... وكان هذا مناسبة عند بعض مستخدمي الجمارك، لاستغلال العمال واختلاس بعض الدراهم منهم كرشوة تسمح بالعودة الى البلاد ....

وذا كان بعض العمال قد اغتروا بكل الوعود التي تقدمها لهم "الوداديات" كإمكانية الحصول على قطع أرضية في المغرب، فإن العديد من المهاجرين قد اكتشفوا الحقيقة، وذهب البعض منهم الى حد تمزيق بطاقة العضوية أمام المسؤولين.

ولقد انفضح دور "الوداديات" البوليسي بوضوح سنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ حين تم اعتقال العديد من العمال المناضلين في صفوف نقابة "سي. جي. تي" (٣) أو ممثلين نقابيين للعمال أو مرشحين لانتخابات الممثلين.

وهؤلاء العمال كلهم تم استدعائهم من طرف السفارة المغربية بباريس واستنطاقهم عن انتمائهم النقابي، وذلك بعد أن فشت بهم "الودادية" والنقابة العميلة "سي. إي. إف. تي". وحين دخولهم الى المغرب لقضاء عطلتهم الصيفية، تعرضوا

للاعتقال في أماكن سرية، دون أن يصدر في حقهم أمر رسمي بالاعتقال، كما أنهم مكثوا بهذه المعتقلات السرية عدة أسابيع تعرضوا خلالها للتعذيب والتنكيل. ولقد أكدت شهادات هؤلاء العمال - الذين آزرهم ودافع عنهم شارل ليدرمان المحامي لدى محكمة باريس - وجود معتقلات سرية لا تخضع لاية قوانين أو مراقبة قضائية.

وفي بلادنا - فرنسا - يتعرض هؤلاء العمال المهاجرين لشتى الممارسات القمعية والالسانية، بدءا بالعنصرية، وانتهاء بإجراءات الطرد التعسفية. وإذا ما حاولوا تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم يتم فوراً اخبار القنصليات... لكن رغم هذا التعاون الوثيق بين السلطات المغربية والفرنسية فإن العمال المغاربة قد تمكنوا، بمساعدة المنظمات الديمقراطية الفرنسية، من عزل الوداديات في بعض المناطق وأحيانا القضاء على تنظيماتها.

وإذا كان الطابع البوليسي المفوض للوداديات قد جعل البلديات في بعض الدول الأوروبية ترفض أي تعامل معها، وتمنعها من الحصول على مقراتها وقاعاتها، فإن الامر ليس كذلك في فرنسا حيث تحضى الوداديات في بعض المدن برعاية البلديات وتتمتع بمقراتها... وبالتالي فإن تضامن العمال المهاجرين والعمال الفرنسيين هو وحده الكفيل بالقضاء على هاته المنظمات البوليسية - الوداديات - التي تحضى بدعم الحكومة الفرنسية وممثلها. ■

(١) عبد الله البارودي - "المغرب: الهجرة والامبريالية" - سيكومور ١٩٧٨.

(٢) (سي. إي. إف. تي) الكونغفدرالية الفرنسية للشغل سابقا والكونغفدرالية الحرة للشغل حاليا، مشهورة بتواطؤها مع أرباب العمل والبوليس.

(٣) (سي. جي. تي) الكونغفدرالية العامة للشغل.

# شهادة عن النعذيب في المغرب

”عابر من  
دار المقرى“



لدى الجلادين من قوة على أخمص  
الاقدام. وصيحات طويلة وصرخات  
وأنين وحشرجات وآهات وجعجات  
تقسم يمينا أنها منبعثة من حنجرة  
جمل يمر عليها السكين .

اما الذين لم يقرع الجرس بالنسبة  
اليهم بعد، فقد كانوا يتكبدون نفسيا  
عذاب رفاقهم ولو كانوا يخبؤون  
روءسهم تحت الغطاءات. غير أن  
دورهم لايفتا أن يصل، حيث كانت  
القضية دائما تنحصر في بعض الدقائق .

## المجزرة المعتمة

والقبو كان معملا حقيقيا للتعذيب،  
يشغل فيه الجلادون بتسلسل، كل  
واحد حسب اختصاصه. وكانت بسقف  
القبو حلقات مثبتة تتدلى منها حبال  
التعذيب. البدان والرجلان موثقة وراء  
الظهر، معلقة بالحبل المدلى من  
الحلقة، والوجه متجه نحو الارض. عشرون  
انسانا كانوا يترون في هذا الوضع لمدة  
ساعات متتالية كأكباش مهياة للسلخ.  
وبعد أقل من خمس دقائق من بداية  
التعذيب كان انين الالم يبدأ بالتصاعد،  
لان المرء كان يشعر أن ذراعيه تنفصلان  
عن جسده، وأن خناجر تطعنه وتمزق  
لحمه. وعند ما لا تبقى أى حلقة شاغرة  
للتعليق، يمدد المعضبون على مقاعد  
طويلة ويلفون بالحبال كي تثبت  
اجسادهم عليها بأحكام. وبعد ما يقيد  
المعضمان والرسغان والذراعان يعتنقان  
الركبتين المثنتين، يدخل قضيب  
حديدي بين اثنتا الذراعين والابطين،  
وبعد ما يرفع القضيب ويوضع على كرسيين  
او على أى شيء يمكنه أن يحدث فراغ  
مترا أو أكثر من العلو، يجد المعضب نفسه  
معلقا في الهواء، مثنيا على نفسه،  
وذقته على ركبتيه، وقدماه متجهان نحو  
السقف، ورأسه نحو الارض .

وحيثما يحتل كل واحد مكانه،  
يشرع في التعذيب بالماء والخرقه  
(الجفاف) والصابون والكهرباء، والضرب  
على أخمص الاقدام، وكان الضرب  
والجلد هو التعذيب المفضل لدى  
الجلادين الذين كانوا يجدون فيه نشوة  
هستيرية .

بالامس. والبعض منا لم تكن له شهية  
الاكل لاسباب ليس من الصعب تصورهما،  
وأخرون كانت أذرعتهما مشلولة لانهم  
بقوا معلقين ساعات ولعدة أيام على  
التوالي حتى أن الحراس هم الذين  
يطعمونهم بأنفسهم. اما الذين سمعوا  
أو حتى عاشوا تجربة المناضلين الذين  
سبق لهم أن أنزلوا ضيوفا في هذه  
القاعة من الطابق الاول من دار المقرى  
الواقعة في مزرعة على بعد ٩ كلم من  
الرباط في طريق "زعر"، قد فرضوا  
على أنفسهم امساكا مطولا عن الطعام،  
آملين أن يغنى عنهم خلال التعذيب،  
ولو أن هذا الاغما غالبا ما كان يتعذر  
بالرغم من قساوة التعذيب .

يرن الجرس الكهربائي وتهتز معه  
قلوبنا وأمعاننا وكل أعصابنا بنفس  
السرعة. انقضى الامر. لقد وصلوا. فلم  
يبقى أى وقت للتفكير، ويحدث الفراغ  
في رؤوسنا والعدم في نفوسنا، كأننا  
من عالم آخر... وفي كل صباح كنا  
نتسأل بمنتهى الفزع والرعب: لمن  
"تقرع الاجراس" ؟

## لمن تقرع الاجراس؟

لم يكن لدينا في مواجهة هذا  
الموت البطيء الذى كان يرفض بكل  
خبث وتعنّت أن يصل الى نهايته، الا  
عقيدتنا الثورية وعزيمتنا وایماننا  
الراسخ بالشعب والجماهير. وكان المرء  
يتمنى بدافع من غريزة البقاء التي  
يملئها علينا الجسد أكثر من العقل أن  
يقرع الجرس لغيره .

"انهض ياقلان" يقولها بعض  
الحراس بنغمة من الاسى أحيانا وغالبا  
بنغمة التشفي والتهكم. ثم يدير المفتاح  
في القفل الذى يثبت السلسلة في أحد  
قضبان النافذة. ثم صليل الحديد  
الرهييب يبتعد شيئا فشيئا مع خطوات  
المعذب المكبل الرجلين، حتى يتلاشى  
في الدروج الملتوية المؤدية الى القبو.  
ثم يرن الجرس مرة ثانية وثالثة، مرات  
متكررة حتى تبقى القاعة نصف فارغة .

وما خليط من الاصوات يندلع  
كالرعد من كل جانب: طرقات حادة  
تحدثها الهراوات عند ما تنزل بكل ما

هذه مقتطفات من شهادة  
مناضل تم اعتقاله سنة ١٩٧٠،  
وقدم الى محاكمة مراكش في يونيو  
١٩٧١ مع ١٦٠ من رفاقه في  
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .  
وتكشف هذه الوثيقة بكل دقة  
عن المعاملة اللانسانية التي يعاني  
منها كل مناضل تقدمي داخل  
سجون النظام المغربي .  
ان من واجب الرأى العام  
الديموقراطي التنديد بمثل هذه  
الاساليب الوحشية ومرتكبيها،  
والتضامن مع كل المعتقلين  
السياسيين المغاربة من أجل اطلاق  
سراحهم .

بالامس القريب، كان الخدم  
يصعدون بالاطباق النحاسية المحملة  
بالاكباش المشوية والمحمرة الى الوزير  
"المقرى"، ومن بعد الى الامراء  
والاميرات قبل أن تصبح  
"دارالمقرى" مسماة (بالشيفرة) عند  
الشرطة السرية بالمركز "ب. ف. ٢٠" .

لم نر النور ليل نهار، لان عيوننا  
كانت معصبة بعصابات سوداء. كنا  
متدين جنبا الى جنب، كل واحد على  
غطائه المفروش فوق الاسمنت. ونشيد  
الطيور في الطبيعة وطقطقات خافتة  
للصحون المعدنية التي كنا نشرب فيها  
الحساء... كل هذه الاصوات التي  
كانت تبدو آتية من بعيد، كانت تؤذن  
بقرب وصول الجلادين واصوات الحرس  
التي أصبحت معروفة لدينا مع مرور  
الزمن، كانت تأمر بتناول الفطور.  
فيستوى من كان قادرا على الاستواء،  
في صليل من القيود والسلاسل، لان  
الايدى كانت مغلولة. ثم تمسك يد  
بالكتف، تارة بلطف وأخرى بعنف،  
لتنبه الى وجود الصحن عند القدمين .  
والكثيرمنا كان يزدرد الحساء ليقضي  
على ذوق الصابون الذى أشرب له

التعليق في "آبولو" تبدو لنا خلودا في الجحيم .

وكانت تصل بهم وحشيتهم حتى الى جر تلك الاجساد المنهارة المتألمة، من الرجلين للصدور بها ورأسها يصطدم بكل درج . وعندما يتكدس المعذبون من جديد في الصالون، ولم يصل اليه أى ضجيج من الخارج الا نقيق الضفادع، كنا ننسى معه أنين يوم آخر من عذابنا .

وفي كل مساء، يأتي "الدكتور" الذى هو في الحقيقة ممرض، ضابط شرطة، يحمل اسم الحسوني . . . والذى كان يتبجح بأنه ساهم مساهمة فعالة في اختطاف واغتيال المهدي بنبركة، لمعالجة المعذبين، لتهنيئتهم للعمليات التي كانت تنتظرهم في الغد . وغالبا ما كان الدواء أكثر ألما من الداء، اذ كانت الاقدام المنتفخة والمتقطرة بالدم تغمس في أوان من الماء الساخن، تشعر به كأنه حامض الكبريت، والافخاد تغرز بأبر "البينيسلين" ضد "الطيطانوس" وضد التعفن . . . أما الظهر والبطن والصدر وأجزاء أخرى من الجسم الموسومة بالسياط والمكوية بجمرة السجائر والسيكار، فكان علاجها الوحيد هو الكحول الذى يحدث فيها التهابا اضافيا .

أما الممرض البيطري، فحينما كان ينتهي دورته كان يعلن لنا بنغمة متواضعة خبيثة قبل أن ينسحب الى قاعة أخرى "هذا ما بوسعي أن أفعله لمعالجتكم . أما غذا في الصباح الباكر ان شاء الله فستعالجون بأكثر فعالية" .

وبالفعل كان نشيد البلبل يعلن دائما وأبدا بدون انقطاع، يوم تعذيب آخر . وكنا نسمع نفس الصرخات ونفس الانين ونفس الخليط من الاصوات وذلك لمدة شهور متتالية لدرجة اننا كنا نسمع يوم الاحد - الذى كان يوم راحة بالنسبة لدينا كذلك - أبناء الحراس القاطنين بجوار بناية "دار المقرى" في مزرعة الليمون، يلعبون لعبة التعذيب ويقلدون استنطاقات رجال البحث، وصرخات مختلفة للمعذبين . لكن غالبا ما كنا نسمعهم في نفس الوقت يتشاجرون للتسابق على تمثيل دور المناضل المعذب . . . ■

الاخير قبل ان تكف اليد الاثيمة عن ضغطها لتترك شيئا من الهواء يتسرب من بين خيوط الجفاف . لكن بمجرد ما يبدأ المعذب بالرجوع الى الحياة - وكم من واحد يناشد نفسه ان تذهب الى الموت - تفرغ اليد الاثيمة الماء من زجاجة على الجفاف وتحك الصابون الذى كانت قد ذرته عليه، ليعطي رغوته الكثيفة والمعذب آنذاك يبدأ في ابتلاع رغوّة "التيد" بعد استنشاق الهواء . وحينما يحلو للجلادين ان يرفعوا الخرقسة فكأنهم فتحوا زجاجة الشامبانيا وتخرج رغوّة الصابون كأنها حمم بيضاء لبركان ثائر، لان المجال الحيوى للمعدة والامعاء والرتتين الملتهبتين اضيق بكثير من ان تسع كل هذه الرغوّة المتكاثفة .

وان الوطنيين والتقدميين والثوريين سيذهبون دوما روادا للفضاء في سفينة "آبولو" التي صنعتها لهم ايها الملك العصري الذى يشجع العلوم والاداب والفنون . واقول "آبولو" لان هذا هو الاسم الذى أطلقه جلادوك على الدرجة الثالثة، والاكثر همجية من كل عمليات التعذيب السابقة . حيث يبقى المعذب معلقا لمدة ساعات من ذراعية ورجليه بواسطة حبل كأنه كبش مذبح ينتظر السلخ، وكان ملايين السكاكين كانت تنغرز في لحمنا وتقطعه اربا اربا، وكل خلية من خلايا أجسادنا وكل ليفة من الياف عضلاتنا كانت تتمزق تحت وطأة عذاب لايعرف حدا، وغالبا ما كان الضرب في "آبولو" تعذيبا مضادا لانه كان يحول آلام كل الجسم الى الاقدام وحدها، لكن الجلادين تفننوا في هذه العملية لدرجة أنهم كانوا يشرحون اخص الاقدام المنتفخة بشفرات الحلاقة ويذرون الملح في الاخايد المنهمرة بالدم ويروونها بالكحول . وبعد هذه المجزرة البربرية كانوا يستأنفون ضربهم وجلدهم على هذا اللحم البشرى الملتهب نارا والمسحوق سحقا، وكان الدم يتناثر تحت صدمة الهراوة الصاعقة على وجه الجلادين، الشيء الذى كان يضاعف من شراستهم وهياجهم، وكانوا يضيفون على المعلق الذى قد يبدو لهم (صلب الرأس)، كرة حديدية يزيد وزنها على ٢٠ كغ وكرسيا يجعل الذراعين يشكلان زاوية قائمة مع الظهر . وكانت الدقيقة الواحدة من

وذات صباح كان أحد الرفاق في قاعة الطابق الارضي التي تنفذ اليها جميع الاصوات المنبعثة من القبو قد بدا في عد الضربات بالهراوة والصرخات التي كانت تصحب كل ضربة يتلقاها أحد اخوانه، كان يعرف صوته جيدا، فوصل الى عدد ٢٧٥ قبل أن تغرورق عيناه بالدموع . . . فاستمرت الضربات طويلا بعد ذلك، لكن الصراخ انقطع .

وبعد الجلد يأتي التبريد والخنق بالماء، فيرتفع المقعد الطويل من جهة القدمين لكي يصبح رأس وصدر المعذب المربوط على المقعد، منغمسين كلياً في جفنة ماء، يبقى الرأس غارقاً في الماء الذى يبدأ مستواه في الانخفاض بعد ٣٠ ثانية أو أقل . وحينما يشرب المعذب كمية لا بأس بها من خليط ماء وكريزيل ويول رجال الشرطة وقياً من سبقوه الى الجفنة، يعيد الجلادون المقعد الى وضعه الاول لكي يصبح الرأس في الهواء الطلق . ولكن ما يفتأ المعذب أن يشهق حتى ينغمس رأسه في الجفنة من جديد، وبمجرد ما يستنفذ القليل من الهواء الذى تمكن من استنشاقه، سرعان ما يعود الى الاحتفال بصبره وعناده وروح تضحيته بشرب الكوكتيل تلو الكوكتيل حتى الانهيار التام، ثم يعود المقعد الى وضعه الاول، فتزرعه يدان قويتان ليتقيأ المعذب ما ابتلعه من ماء ممزوج بالقادورات ثم الضرب على الاقدام ثم الكهربا في الاذن وأصابع القدم والجهاز التناسلي . . ثم جفنة الماء من جديد، وأحيانا الجفنة والكهربا في آن واحد، ثم الجلد من جديد وهكذا دواليك .

## الخلود في الجحيم

أما الدرجة الثانية فهي التعليق على قضيب الحديد وكان أثره المباشر هو شل الذراعين والرجلين، ثم بطبيعة الحال، الضرب على اخصم القدمين والفخذين ثم الكهربا الذى يصعق جسم المعذب الذى يهتز بقوة حتى يسقط على الرأس، لان قضيب الحديد لم يثبت بأحكام على قاعدتيه، ولكن أقسى ما في العملية هو الخنق بالخرقة والصابون بحيث يوضع الجفاف على فم وأنف المعذب الذى يكاد يلفظ نفسه



# بيان من المعتقلين السياسيين بمناسبة فاتح ماي

وان مواجهة عاملنا المهاجرين لهذا الواقع ليشكل امتدادا لنضال الطبقة العاملة في الداخل ويعبر في نفس الوقت عن ارتباط نضال الطبقة العاملة المغربية بنضال الطبقة العاملة العالمية وقواها الديمقراطية والثورية.

واننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين أسفله، اذ نشارك في هذا الاحتفال بعيد الطبقة العاملة نوكد على تضامننا النضالي ومساندتنا للنضالات البطولية التي خاضها ويخوضها الالاف من العمال والفلاحين وكافة الكادحين من أجل انتزاع حقهم في الحرية والكرامة. كما أننا نضم صوتنا بهذه المناسبة النضالية الى الطبقة العاملة وكل القوى التقدمية في نضالها من أجل انتزاع الحريات الديمقراطية السياسية والنقابية ومن ضمنها اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة المغتربين الى أرض الوطن ورفع المتابعات والمضايقات على مناضلي الطبقة العاملة وممثليها النقابيين وفرض احترام الحق النقابي وحق الاضراب واعادة كل العمال والشغالين المطرودين الى عملهم.

وفي الاخير نوجه نداء حارا بهذه المناسبة الى كافة القوى الديمقراطية والثورية المناضلة وجماهير شعبنا من أجل تعميق النضال لفصح سياسة القمع والاستغلال التي يנהجها الحكم والوقوف في وجه كل المخططات التي تعمل على الحفاظ على واقع حرمان كافة فئات وطبقات شعبنا من حقوقها الديمقراطية سيرا على طريق بناء مجتمع خالي من القمع والاستغلال.

وتحية النضال للطبقة العاملة في عيدها الخالد.

وعاش كفاح الجماهير الشعبية.

سجن القنيطرة. ٩٨ توقيعاً

الديموقراطية وهضم حقوق الشعب من طرف الاجهزة القمعية. فحتى حق الاضراب يتعرض باستمرار للحرق السافر ويعمل الحكم على ضربه حيث وصل به الامر الى الاعلان عن مشاريع قانونية الهدف منها هو اعطاء الصيغة القانونية لهذه الخروقات، كما أنه لجأ الى اخضاع عمال وموظفي بعض القطاعات (مثل قطاع الكهرباء والماء) الى قوانين خاصة بالعمل الالزامي، هذا امعاناً في حرمان الجماهير الشعبية الكادحة من أبسط وسائل الدفاع عن حقوقها.

وان طبقتنا العاملة التي تعاني من الاستغلال الجشع من طرف الرأسمال الامبريالي والمحلي لقادرة بممودها واصرارها على ضمان وحدتها النضالية وانتزاع حقوقها والحفاظ على مكتسباتها ومناهضة القيود المفروضة على ممارستها للحق النقابي وحق الاضراب.

كما أن الطبقة العاملة المهاجرة - التي فرضت عليها الهجرة بسبب واقع التفجير والتجوع والتشريد ببلادنا - تعيش أنواعاً متعددة من الاستغلال والاضطهاد والتمييز العنصري (مثل ذلك القوانين القمعية الاخيرة حول الاعتقال الاداري، واستفحال شكل السكن) وغيرها من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن واقع الهجرة،

يأتي فاتح ماي هذه السنة في ظروف تتميز بالمد النضالي الذي تطور ببلادنا خلال السنوات الاخيرة، حيث يعرف كفاح الجماهير الكادحة المغربية (اضرابات طويلة النفس شملت اوسع القطاعات ومختلف المناطق) نمواً نضالياً كبيراً في مواجهة الغلاء الفاحش وتقليص فرص الشغل وتقليص الاجر واغلاق المعامل والطرود والسطو على أراضي الفلاحين والعديد من المشاكل الناجمة عن سياسة الاستغلال والتشريد والقمع وعن تنامي حدة الازمة الاقتصادية التي يعرفها النظام الرأسمالي التبعي ببلادنا.

وفي مواجهة هذا التصاعد النضالي عمد الجهاز الحكومي الى الارهاب والطرود والاعتقالات التعسفية والتعذيب الجسدي الوحشي كان ضحيتها المئات من العمال وموظفي الصحة والتعليم الذين طردوا من عملهم والمئات من المناضلين النقابيين ومن الفلاحين المناضلين من أجل الارض والذين زج بهم في المعتقلات والسجون ولققت لهم تهمة باطلة مستندة على قوانين موروثة من الاستعمار.

ان الحملات القمعية التي عرفتھا ببلادنا في السنوات الاخيرة لتعبر عن الضرب الذي تتعرض له الحريات

# حول الاختيار الثوري في المغرب

هيمنته على طاقات البلاد الاساسية،  
الاقتصادية منها والبشرية  
والاستراتيجية .

ان الوضوح في تحديد العدو  
الطبقي ودعائمه الخارجية، قد فسح  
المجال امام وضع الاسس الصلبة  
لاستراتيجية القوى الوطنية التي يجب  
أن تحقق التحالف بين مختلف  
اطرافها الاجتماعية، شريطة أن يكون  
العمال والفلاحون هم الركيزة الاساسية  
والعمود الفقري داخل هذا التحالف . .  
وذلك من أجل خوض غمار الكفاح  
المناهض للامبريالية قطريا، عربيا،  
افريقيا، ودوليا، جنبا الى جنب مع  
كل التقدميين والثوريين وخوض غمار  
الكفاح الداخلي ضد " الطبقة الاقطاعية  
الراسمالية " من أجل اقامة حكم شعبي  
يفرض السيادة للشعب ويبنّي صرح  
الديموقراطية الحقّة .

وهذا كله، لا يمكن أن يتم  
بمجرد التمني أو الاتكال على العفوية  
و"الحتمية التاريخية" بل ببناء الاداة  
الثورية ذات الايديولوجية الواضحة :  
ايدىولوجية الطبقة العاملة ونظريتها  
التي أغنتها تجارب الشعوب في نضالها  
من أجل الحرية والاشتراكية، وذات  
الهيكلة التنظيمية المحكمة، والارتباط  
اليومي بنضالات الجماهير الشعبية في  
مختلف الواجهات، الاجتماعي منها  
والسياسي .

ان هذه المحاور الاساسية التي  
اعتمدها فكر الشهيد المهدي - المتزواج  
بممارسة عملية مطابقة - قد جعلت منه  
تراثا وطنيا وتقدّميا حيا، ورفعت المناضل  
الراحل الى مصاف القادة الثوريين  
المخلصين والمعبرين عن طموحات  
شعوبهم، أحسن تعبير وأكبر اخلاص . ■

ان المساهمة الفكرية للقائد الكبير  
للحركة التقدمية المغربية وشهيدها، لم  
تعد في حاجة الى التعريف أو التعليق .  
لقد فرضت نفسها من خلال الممارسة  
الثورية لهذا المناضل الفذ، واستمرت  
حية دائمة، في ذاكرة الجماهير الشعبية  
المغربية، وفي أذهان المناضلين الذين  
أخذوا على عاتقهم الاستمرار في نفس  
الخط والاخلاص لنفس الاهداف .

ما نريد التأكيد عليه فقط، هو  
ذلك الطابع العلمي الواضح الذي  
اتسمت به رؤيا المهدي، سواء في  
تحليله للقضايا الوطنية : قضايا التحرر  
من سيطرة الاستعمار العتيق والجديد،  
أو بالنسبة لمهام الحركة التقدمية  
في تأطير نضال الشعب المغربي  
ضد أعدائه الطبقيين، المجسدين في  
النظام الاتوقراطي الرجعي . وهذا  
يقتضي أولا وقبل كل شيء، توضيح  
طبيعة هذا النظام وركيزته الاجتماعية  
طبيعة هذا النظام وركيزته الاجتماعية  
- الطبقة السائدة - ودعائمه الخارجية  
كعمل أولي ضروري لوضع استراتيجية  
وطنية تقدمية شاملة .

ان الشهيد المهدي، عندما نعت  
الطبقة السائدة بالاقطاعية - الراسمالية  
قد ركز في تعبير واحد حقيقة هذه  
الطبقة ذات الاصول الاقطاعية العريقة  
في الانحطاط الفكري والاجتماعي، تلك  
الاصول التي استمرت تعثم ببصماتها  
واقع المغرب الراهن، وتشد ذهنية  
وايدىولوجية الحاكمين الى اساليب  
ومفاهيم القرون الوسطى . هذا دون  
اغفال التطور الذي عرفته هذه الطبقة  
تاريخيا عندما وضعت نفسها وسيطا  
وسمسارا للقوات الاجنبية الغازية،  
واستمرت أداة طفيلية في خدمة  
الاستعمار الجديد، من أجل تكريس